



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية عشرة
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في
١٦ / رجب / ١٤١٢ هجرية الموافق ١٩ / ١ / ١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٢)

جدول الأعمال

الصفحة

٩

١٠

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سماحة الدكتور علي الفقير.

ب - طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور ماجد خليفة.

ج - طلب اجازة مقدم من معالي السيد محمد العلاونة.

د - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.

هـ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد ابراهيم الغباشية.

و - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد احمد قطيش.

ز - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور علي الخوامدة.

هكذا من الأهل

الصفحة

- ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد المنعم ابو زنت.
 د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد العبادي.
 ي - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور قسيم عبيدات.
 ك - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد مروان الحمود.
 ل - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد المجيد الشريدة.
 م - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حمزة منصور.
 ن - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.
 ش - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد المرعر.
 ل - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.
 ش - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.
- ٣ - اقتراح بقانون رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، مقدم من ثمانية عشر نائباً، بشأن تعديل قانون محاكمة الوزراء رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٥.
- ٤ - الاقتراحات برغبة:-
- ١ - اقتراح برغبة رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، مقدم من نواب الحركة الاسلامية، بشأن البت في موضوع الأرض المحجوزة لغاية مشاريع دائرة الآثار العامة بالشراء أو رفع الحجز.
- ٢ - اقتراح برغبة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن انشاء كايينة جديدة في منطقة الرصيفة لعدم توفر خطوط الهاتف لتغطية حاجات المواطنين في تلك المنطقة.
- ٣ - اقتراح برغبة رقم ٣ تاريخ ١٩٩٢/١/١٤ مقدم من اربعة وثلاثين نائباً بشأن جباية فلس الريف لمصلحة ائارة قرى البادية والريف الاردني.
- ٤ - اقتراح برغبة رقم ٤ تاريخ ١٩٩٢/١/١٤ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن بركة شركة البيسي وما ينتج عنها من آثار سلبية.
- ٥ - قرارات اللجان:-
- أ - قرارات اللجنة المالية:
- ١ - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، والمتضمن قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٨٩، قانون ملحق بقانون الموازنة العامة.
- ٢ - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، والمتضمن قوانين البنك المركزي المؤقتة المعادة من مجلس الاعيان رقم (٤) لسنة ١٩٧٥، و رقم (١٩) لسنة ١٩٧٩.

الصفحة

- ٣ - قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٢/١/١٣، والمتضمن قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥، قانون معدل لقانون البنوك.
- ٤ - قرار رقم (٦) تاريخ ١٩٩٢/١/١٣، والمتضمن قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل والمعاد من مجلس الاعيان.
- ب - قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩١.
- ارجت البحث فيه بناءً على طلب رئيس اللجنة القانونية.
- ج - قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، والمتضمن النظر في بعض الشكاوى.
- ٦ - ما يجرد من أعمال.
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/١/٢٢ الساعة العاشرة صباحاً.
- * وقائع العدد.

هكذا من الأهل

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الأربعاء) الموافق ١٥/ رجب ١٤١٢/ هجري، الواقع في ١٩/١/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية عشرة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة معالي (الدكتور عبد اللطيف عريبات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة: احمد قطيش، د. علي الفقيه، محمد العلاونة، د. هماد سعيد، ابراهيم الغباشية، د. ماجد خليفة.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: د. علي الخوامدة، عبد المنعم ابو زنت، د. احمد العبادي، د. قسيم عبيدات، مروان الحمود، عبد المجيد الشريده، حمزة منصور، زياد الشويخ، محمد المعصر.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: يعقوب قرش، ليث شبيلات، طاهر المصري، منصور مراد، فوزي الطيمية، فؤاد الخلفات، زياد ابو محفوظ.

وحضر من الحكومة:

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٣ - معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير

الخارجية.

- ٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.
- ٥ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- ٦ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٧ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.
- ٨ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٩ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي: وزير العمل.
- ١٠ - معالي السيد جمال الصرايبره: وزير المواصلات.
- ١١ - معالي المهندس سعد هابل السورور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٢ - معالي المهندس سمير قموار: وزير المياه والري.
- ١٣ - معالي السيد جمال حديثه الحريشا: وزير دولة.
- ١٤ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
- ١٥ - معالي المهندس علي ابو الراحب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٦ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
- ١٧ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٨ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

الداخلي لا شك لا يحتاج الى قرار ولا يحتاج الى بحث، لكن هذا المجلس الكريم هو قدوة ومدرسة والكل ينظر اليه كقدوة، ويحتاج منا جميعاً الى عناية خاصة، ولا اريد ان اذكر اخواني بأن المهمة الاساسية لاية نائب هو هذا العمل، ولا عمل بجانبها على الاطلاق، آسف انه هناك من يذهب الى الخارج وباتصالات تلفونية وجدنا بعض المعلومات التي لا نعرفها، فهذا الامر يحد ذاته ويجعله بحاجة الى بحث والتزام كامل ونحن نعرف تماماً ماذا في النظام الداخلي، لكن كأخوة وانتم قدوة وانتم الذين تضرعون المثل الصحيح للناس جميعاً، وانا حقيقة اقدر الظروف المختلفة لدى الاخوان جميعاً، وخاصة هذا الظرف بالذات خروج عدد من الاخوان خارج البلاد لمؤتمرات او سفرات، ولا شك ان هذا له حسابه وله اثره، لكن هذا يجب ان لا يمنع النصاب في الجلسة الماضية وصعوبة النصاب حتى تم النصاب الان في هذه الجلسة، قضية حقيقة بحاجة الى نظر الاخوان وعنايتهم الخاصة، وارجوا ان يكون هذا الامر ان لا يبحث مرة اخرى بأكثر مما يكون هو التوجه الخاص، الخالص، الجماعي للالتزام بهذا الامر. الاستاذ فخري قموار.

السيد فخري قموار: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انه من الجلسة الماضية التي لم يكتمل فيها النصاب وحتى اليوم ونحن نسمع كلاماً جارحاً من الناس تلفونات وفي اللقاءات وفي كل مناسبة نسمع كلاماً يسيء الى المجلس بأكمله، وايضاً بعض الصحف نشرت كلاماً فيه

- ١٩ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ٢٠ - معالي السيد سلطان المدوان: وزير دولة.
- ٢١ - معالي الدكتور محمود السمره: وزير الثقافة.
- ٢٢ - معالي السيد محمد السقااف: وزير التموين.
- ٢٣ - معالي السيد الدكتور عارف البطانية: وزير الصحة.
- ٢٤ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبه: وزير التنمية الاجتماعية.

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة. واود قبل ان نبدأ بجدول الاعمال ان ابدي اسفي لعدم عقد الجلسة الماضية، وكنا قد تحدثنا بهذا الامر في اكثر من جلسة وذكرنا بعض الاخوة خطأً بما جاء في النظام الداخلي فاحتج البعض، الجلسة الماضية الحضور (٥٢)، الاجازة او معذرة (١٦) الغياب بدون عذر (١٢)، الاسماء موجودة.

اليوم الساعة الان تقارب (السادسة) والموعود (الخامسة) ونجد ان النصاب بصعوبة، هناك عدد من الاخوان في العراق لحضور مؤتمر في بغداد ومجموع عدد الاخوان في العراق وهذا نحتاج الى تدقيق لمعرفة من اخذ اذن او اخبر او لم يخبر ومجازين اجازات (سنة) (١٥/٩)، النظام

هكذا من الأهل

انتقاداً قاسياً لنا جميعاً دون ان تحدد المسؤولية لطرف بعينه او طرف اخر او ما شابه ذلك.

الحقيقة يعني انا اريد ان اهيى باخواني واطلب من رئاسة المجلس ايضاً ان تؤكد على هذا الطلب وهو ضرورة الحضور بشكل دائم والالتزام والانضباط وعلى الاقل ان يتخذ الزميل الذي يريد ان يغيب ان يتخذ الاجراءات التي تنسجم مع ما هو مع النظام الداخلي، ان يسجل معذرة او طلب غياب او ما شابه ذلك.

اطلب ايضاً من الرئاسة الموقرة ان تقوم اعتباراً من هذه الجلسة بنشر اسماء الغائبين بمعذرة واسماء الغائبين بدون معذرة، حتى يعرف الناس وتعرف قواعدها الانتخابية من هم الذين يغيبون ويستهيئون بالمجلس؟ ومن هم الذين يواظبون على الحضور وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي السيد سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

انا لا اريد ان اهيى بزملائي ان يحضروا، هذا واجب ان يحضروا الى المجلس ليمثلوا الشعب، هذا واجب كل زميل ايضاً الرئاسة الجليلة حقيقة يعني راعت اعتبارات الزمالة كثيراً مع الزملاء، هنالك المادة (١٢٣) تتحدث عن عقوبة للغائب بدون عذر، اتفق ان تطبق هذه العقوبة ولو مرة واحدة، خاصة وانا نشكر كثيراً من الغياب والتأخير في عقد الجلسة، اليوم انتظرنا (ساعة) الجلسة الماضية انتظرنا اكثر من (ساعة) ولم يكتمل النصاب هذا جانب،

المادة (١٢٤) ايضاً تقول: اذا اراد العضو ان يسافر الى جهة بعيدة فعليه ان يأخذ اذن المجلس.

المجلس مجتمعاً حتى بدليل انه فيه اهمية لغياب العضو، لكن اعطت للرئيس صلاحية في حالات الاضطراب وبعد ان يقدم العضو الذي يريد ان يغيب تقريراً مفصلاً ان يعطيه الاذن ليسافر، ثم يعرض الامر على مجلس النواب مجتمعاً.

سيدي الرئيس حقيقة اذا طبقنا احكام النظام اعتقد عندما نستطيع ان نحدد من هو المقصّر؟ ومن هو غير المقصّر؟

هذا واجب، حقيقي واجب للزملاء ان يحضروا ولا ان يضيعوا وقتنا او وقت الحكومة عبثاً، نأمل ان نطبق احكام النظام وان ننزل العقوبة بمن يتخلف بلا عذر وان تكون المعذرة من خلال المجلس الا في حالة الاضطراب شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

حقيقة بالاضافة الى ما ذكره اخواننا، انا اشبه جلستنا بانه عم يعاقب الذي يحضر، اما الغائب فلم يسمع بشيء من هذا الذي نتألم منه، مثل الخطيب الذي يحدث الناس اللي جاين يحضروا صلاة الجمعة ويظلوا يؤنبهم، حقيقة هؤلاء لا يؤنبون، انما يؤنب الغائب، وانا في تصوري انه لا بد ان نضع اجراءات يعني

جيدة في هذا المجال حتى على الاقل يحس الغائب بأننا متألمون وينبغي ان يتألم مثلنا، فاقترحي ان تكون هناك جلسة للمجلس تبحث مثل هذه الامور وان نخرج بالتزام ادبي وبعد ذلك ليكن فعلاً تطبيق النظام الداخلي ويحزم في مثل هذه القضايا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً، اعتقد ان احد يؤنب الحاضر ولا حتى الغائب ليس من باب التأنيب وانما من باب التذكير حقيقة وسيصدر تعميم عام للاخوان جميعاً، فقط للتذكير ويبدء الاجراءات وانا اذكر هنا ايضاً حتى من يأتي متأخراً نصف ساعة والجميع ينتظر اقصاها (خمس) دقائق قد محتمل، بعد (الخمس) دقائق لا محتمل اي تأخير حقيقة، واذكر ايضاً بأن الاعذار التي بعض الاخوان يتصل بسكرتير اللجنة او بواحد بالطريق يوصي وصاه وهو موجود وتلفونه عنده موجود ويقول انا غائب، ايضاً لها اصول المعذرة ايضاً، وكما قلت انا واثق ان الغالبية الكبيرة من اخوانا عندها هذا الحس والجميع عنده هذا الحس حقيقة الصادق الصحيح لكن نريد تنظيماً لذلك، هذا التنظيم حقيقة سيتم حالاً وب تفعيل النظام الداخلي الذي اشار اليه الاخوان ونرجو الالتزام حتى في باب طلب المعذرة ان نلتزم بالنظام الداخلي وحتى في باب السفر الى خارج البلاد وآسف انه هناك من هم خارج البلاد، ولم يجبر حتى ولم يعرف الا الان بعد اتصال بالتلفونات بالبيوت، عرفنا انه هناك اناس خارج البلاد، ولهذا النظام الداخلي كما قلت في البداية لا يحتاج الى قرار وكما اشار الاخوة الافاضل وطلبوا تفعيل النظام وتطبيقه

السيد نايف الحديد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الاخ الرئيس.

بالاضافة الى المادة (١٢٤) من النظام الداخلي، الغياب حقيقة يتكرر ويتكرر واكثر النسواب يغيب (٤/٣) اسابيع عن (٥/٤) جلسات مهمة جداً ولا تتخذ اية اجراءات، هنالك نواب تغيبوا بدون اذار وتركوا المجلس بدون اذار وهم الان في بيوتهم في مدينة عمان هنالك قضية فيها بين هؤلاء النواب واشياء

هكذا من الأهل

تعرفونها يجب ان تحمل هذه القضية، لانها اخذت امداً طويلاً هذا بالإضافة الى ان اكثر النواب في اللجان يغيبون عن الجلسات مما يؤخر تشريع القوانين، المطلوبة والتي بقي لها مدة طويلة تنتظر جلسات اخوان النواب.

في الحقيقة يجب ان لا نعود الى مثل تكرار هذه الامور، اذا كنا نحس جميعاً ونحن والحمد لله نحس بالمسؤولية يجب ان لا نتغيب، لان الوقت من ذهب، وكل ما عملنا واصدروا اي قانون كل ما سهلنا الامور على انفسنا وعلى الشعب، والسلام عليكم ورحمة اربركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة ما وددت توضيحه، ان الصحف ووسائل الاعلام تحاسب النواب على هذه الاخطاء، وهي اخطاء وغالفات فعلاً، ايضاً جاهيرنا ودوائرنا الانتخابية تحاسبنا اذا خالفنا او اخطانا، هي ارسلتنا الى هذا المجلس لنمثلها، لكن عندما تحاسب هذه الجماهير او هذه الصحف عندما تحاسب النواب هي لا تعرف من الذي غاب، ومن الذي عطل النصاب، ومن الذي حضر، فيأخذ الحاضر بجريرة الغائب، ويؤخذ المواظب بجريرة المخالف، لذلك كان الاقتراح الي تفضلوا فيه عدد من الزملاء بأن يتم نشر اسماء الذين يغيبون بدون عذر او بمعذرة لم تقتنع بها الرئاسة او بدون اي اشعار للمجلس وهم الذين يعطلون النصاب، ارجو ان يتم نشر اسماءهم في وسائل الاعلام

المختلفة ومنها الصحف والتلفزيون والراديو حتى نلتزم جميعاً، لان المواظب معالي الرئيس لا تكفي، المواظب لا تكفي نهائياً، واذا كانت الامور فقط شحذ هم ومواظب فلم تعقد اية جلسة بتأخير (ربع) ساعة ولا (نصف) ساعة، اي جلسة عقدت لهذا المجلس وخاصة في هذه الدورة عقدت اقل شيء (ساعة الا ربع) وجلستنا اليوم (ساعة الا خمس) دقائق، وسبق لي ان ذكرت في هذا المجلس ان الذي يحضر يأخذ عقوبة، الذي يحضر الجلسة في مواعدها المحدد الساعة (الخامسة) هي عقوبة له لان النصاب ينتظر (واحد) وينتظر (اثنين) او ينتظر (عشرة) يحضرون بعد (ساعة) وهذا اساءة للذي يحضر ويواظب على الدوام.

لذلك يجب اتخاذ الاجراء الذي اقترحه الزملاء واتني اثني عليه وارجو التصويت عليه في المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور المعايكة.

الدكتور عبدالله المعايكة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

ارجو ان لا نطيل الحديث كثيراً في هذه النقطة، انا اعتبر معالي الرئيس تذكيركم المستمر بالتزام الجدية والمسؤولية، هو بحد ذاته امر لا لزوم له، لانك تشير الى خلل يفترض ان لا يكون، انا لا افرق بين حضور مجلس الوزراء وجلسات مجلس النواب، هذه قضية لا ينفع معها المواظب ولا التذكير هذا أولاً.

النظام الداخلي كما كفل تنظيم الحديث

وتوجيه الاسئلة والاستجابات والاقتراحات والدفع بها كفل ايضاً النصاب لذلك ارجو معالي الرئيس ان تختصر الحديث وان نبداً ويمهد الى الامين العام في كل جلسة بتلاوة اسماء الذين يغيبون بلا عذر على التلفزيون، واذا ضرب موعد فيفترض ان يلتزم بهذا الموعد، ثم يعلن الامين العام على التلفزيون ان الموعد لم يتم ولم يتم النصاب بسبب تغيب السادة الزملاء ويبدأ بتلاوة الاسماء جميعاً.

ارجو ان نبداً في هذه الجلسة بهذا الاجراء وشكراً.

معالي رئيس المجلس: نكتفي بهذا القدر؟ ونعتبر ان نشر الاسماء بقرار من المجلس؟

انا التزم بالنظام الداخلي، اما قرار بهذا الشكل اضافة الى ما جاء ان نلتزم بكل ما جاء في النظام الداخلي، اما هل يرى المجلس ان ينشر بوسائل الاعلام هذا الكلام، خطينا نعطي لواحد او اثنين من الذين لا يرون ذلك فقط بالنظام الداخلي، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس.

انا مع اقتراح الزملاء في انه يجب ان ينشر اسماء الذين يغيبون عن جلسات مجلس النواب بلا عذر، والذين يغيبون بعذر حتى يعرف المواطن ماذا يقوم به النائب الذي انتخبه واوصله الى قبة البرلمان وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ مجلي.

السيد حسين مجلي: واقع الحال ان هذا

الموضوع المثار تم الحديث به طويلاً، واعتقد في الحديث الذي جرى بهذا الموضوع كافي، وارجو ان لا نضيف الى احكام النظام الداخلي حكماً ليس فيه، وارجو ايضاً في كل تصرف من تصرفاتنا ان نراعي حماية وقار واحترام هذا المجلس كمؤسسة ديمقراطية تشريعية هي المؤسسة الاولى في الدولة، وارجو ان لا يكون فيه اعلاناتنا او تصرفاتنا او لجوتنا الى الاعلام ما يمس هذا المجلس وما يضيفوا الى احكام النظام الداخلي حكماً ليس فيه، لذلك اعتقد ان النائب الممثل للشعب، الحكم عليه رقابة الشعب من خلال وسائل الرقابة المتاحة للشعب واطلاعه على ما يتصرف به النواب، والشعب هو الحكم عندما يعاد اليه ان كان هذا النائب احسن الاداء ام اساء الاداء، لذلك اقترح الاكتفاء بالحديث الى ما وصلنا اليه، ولا ارى ضرورة بالعكس ارى ان في ذلك مخالفة للنظام الداخلي بأن نلجأ الى نشر اسماء زملائنا في الصحف وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اذن نقف اذا سمح لي الاخوان عند هذا الحد ونطبق النظام الداخلي واتم اصحاب القرار في اي شيء مستجد مستقبلاً، نبداً الجلسة السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

هكذا من الأهل

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

١ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد

ابراهيم الغباشي.

ب - طلب اجازة مقدم من معالي

الدكتور ماجد خليفة.

ج - طلب اجازة مقدم من سماحة

السيد علي الفقيه.

د - طلب اجازة مقدم من معالي السيد

محمد العلوانة.

هـ - طلب اجازة مقدم من سعادة

الدكتور همام سعيد.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد

زياد الشويخ.

ز - طلب معذرة مقدم من سعادة محمد

المعمر.

ح - طلب معذرة مقدم من سعادة

الدكتور احمد العبادي.

ط - طلب معذرة مقدم من معالي السيد

عبد المجيد الشريدة.

ي - طلب معذرة مقدم من معالي

الدكتور قسيم عبيدات.

ك - طلب معذرة مقدم من معالي السيد

مروان الحمود.

ل - طلب معذرة مقدم من سعادة

السيد عبد المنعم ابو زنت.

م - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد

حمزة منصور.

ش - طلب معذرة مقدم من سعادة

الدكتور علي الحوامدة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم

الزعي.

السيد سليم الزعي: شكراً سيدي

الرئيس.

حقيقي تطبيق النظام ان تقبل الاعتذار او

لا نقبله، سيدي الرئيس الحقيقة انكلم بنقطة

على جدول الاعمال انا، النقطة التي على جدول

الاعمال هي:

ان نقبل معذرة الزميل النائب ام لا

نقبله، اذا بدنا نجاهل ماشي انا والله اكثر واحد

بيجاهل، اذا بدنا نطبق النظام، النظام يقول

فعلاً جزء من محضر الجلسة اساء الغائبين

والحاضرين، ومن حق الصحافة ان تنشر محضر

الجلسة الفلانية، وليس في ذلك مخالفة للنظام بل

اعمالاً لحكم النظام، المعذرة يجب ان نقبلها او

نرفضها نحن هنا في مجلس النواب.

انا اتكلم هذا الحديث بعد ان عانيتنا

الكثير من تأخير في عقد الجلسات والغياب، هذا

الحقيقة كنا نجاهل بعض كثيراً الى ان وصلت

الامور الى حد لا يطاق، انه الزملاء اللي يأتوا

الساعة (خمسة) ليس يضيعوا ساعة كاملة

ينتظروا زملائهم حتى يكتمل النصاب، المعذرة

اذا لم تكن جدية حقيقة معالي الرئيس لا يجوز ان

تقبل لتعامل مع بعض بوضوح كافي حول هذه

القضية، المادة (١٢٤) حددت كيف تكون

المعذرة، وحددت كيف يقدم تقرير بالسفر او

بالمغادرة، وكيف يقبلها المجلس او لا يقبلها

وحتى يتدخل الرئيس عند الاضطراب، هل طبقنا

هذه الحالات سيدي الرئيس؟ شكراً.

ولم يكتمل النصاب بعض اللجان الرئيسية في
هذا المجلس، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً اخ ابو

ابراهيم وانا حقيقة بانتظار الاجتماع القادم او

الذي يليه، سيتم تقديم تقرير كامل عن كل

لجنة وعدد اجتماعاتها والغياب والحضور وكل

شيء سيقدم الى هذا المجلس الكريم، وانا

اقول لآخواني ايضاً ان الجلسة التي فقدناها

الاسبوع الماضي سيتم تعويضها لان اعمال

المجلس مبرجة زمنياً واي جلسة لا تعقد سيكون

نقص فيها يمكن تحقيقه، لانه هذا جزء من خطة

عمل المجلس وعمل اللجان، سيتم تقديم

تقرير بهذا، الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي

الرئيس.

الحقيقة انا فهمت تدخل معالي الاخ

سليم الزعي، انه انطلاقاً من التوجه الذي اقر

قبل قليل، لتفعيل النظام الداخلي بخصوص

طلب المعذرة او الغياب، نرجوانه طلب المعذرة

اذ يشترط النظام الداخلي:

موافقة المجلس عليه ان يطرح هذا

ويطرح الرئيس انه من الان هل يوافق المجلس

على اعطاء المعذرة ام لا، تطبيقاً لهذا التوجه وانا

واثق انه المجلس سيوافق، لكن ليشعر الاخوة

الذين يطلبون المعذرة بأنه هذا مطروح على

موافقة المجلس، ارجوان يطبق منذ الان.

ثانياً: انا اعتقد انه لا داعي لنشر الاسماء

يقصد النشر لانه ما يجري في المجلس معروف

للصحافة وانتهى الامر عند تفعيل النظام

الداخلي، شكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي استاذ سليم

حقيقة ليس هناك شيء سري او نخفيه عن

الصحافة، قرأت اساء من قدم اعتذار واساء

من حضر موجودة في القائمة عند الباب وعند

الامانة العامة مفتوحة لاي انسان، وباقى

الغياب معروف ايضاً وليست هناك بحاجة لكن

القضية فقط التي اجلناها هي ان نعلن رسمياً

بالتفزيون ان هذا الي غاب والي كذا، من اراد

ان يبحث عن الحقيقة موجودة، لكن كما قلنا

وتفضلت معاليك انه سنطبق النظام الداخلي

باعتبار وسيتم التعميم وحتى يشار الى كيفية اخذ

المعذرة والاجازة، فهذا الامر سيطبق باذن الله،

الاستاذ احمد.

السيد احمد الكفاوين: شكراً معالي

الرئيس.

لم تقرأ اساء الذين تغيبوا عن هذه الجلسة

بدون عذر حتى الان.

معالي رئيس المجلس: احنا قلنا اجمع

واطرح تطلع النتيجة عندك واضحة، اخي

حقيقة ليس الان هذا اجراء اداري، احنا اعلنا

من قدم معذرة، القائمة موجودة لمن يريد ان

ياخذ الحقيقة او المعلومة والباقي موجود، لكن

ليس الان انه احنا الان جاي نحاكم الناس احنا

نطبق نظام داخلي، الاساء موجودة ليس هناك

سري هذا، الاستاذ ابو ابراهيم.

السيد سلامة الغوييري: حقيقة معالي

الرئيس ان اهيب بالرئاسة برضه ما ينطبق على

جلسات هذا المجلس ان ينطبق على اللجان،

بعض اللجان لم تجتمع ولا جلسة، وبعض

اللجان تأتي من اماكن ونحضر ونمضي كل النهار

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،
وسيطبق حسب ما قررتم، بند ثلاثة السيد
الامين العام.

السيد الامين العام:

٣ - اقتراح بقانون رقم (١) تاريخ
١٩٩٢/١/١٢، مقدم من ثمانية عشر
نائبا، بشأن تعديل قانون محاكمة الوزراء
رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٥.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع: اقتراح بتعديل قانون
نرقق لمعاليكم اقتراح بتعديل قانون
محاكمة الوزراء رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ موقع من
ثمانية عشر نائبا مع الاسباب الموجبة له لادراجه
حسب الاصول.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مشروع قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٩١

معدل لقانون محاكمة الوزراء

رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ : يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محاكمة الوزراء رقم () لسنة ١٩٩١)
ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل لقانون
واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٢ : يعدل القانون الاصيل باضافة المادة التالية اليه برقم ٧ ويعاد ترقيم المواد ٧، ٨، ٩،
١٠ في القانون الاصيل لتصبح ٨، ٩، ١٠، ١١، على التوالي.

المادة ٣ :

مادة ٧

على الرغم مما ورد في اي قانون آخر يتولى رئيس النيابة العامة دون غيره استقصاء
الجرائم المبينة في هذا القانون والتحقيق فيها ويضع كافة الاوراق ذات العلاقة وما
توصل اليه نتيجة الاستقصاء والتحقيق الى مجلس النواب.

الاسباب الموجبة

اولاً: نصت المادة ٥٥ من الدستور على ان يحاكم الوزراء امام مجلس عال على ما ينسب اليهم
من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم.

واعطت المادة ٥٦ من الدستور الحق لمجلس النواب في اتهام الوزراء

ثانياً: لم تبين نصوص الدستور الآلية القانونية التي لا بد من اتباعها قبل ان يعرض موضوع اتهام
الوزراء على مجلس النواب من اجل التصويت عليه، ولا يعقل ان يظل الامر متروكاً لمجلس
النواب من اجل ان يتولى التحقيق وجمع الأدلة، في حين ان هذا الامر وفقاً للدستور ونظامنا
القانوني هو من اختصاص الجهات القضائية.

ثالثاً: وفي ضوء ما سبق، وبالنظر الى أن قانون محاكمة الوزراء نص على الأفعال التي تعتبر جرائم
وحدد العقوبات المناسبة لها، فإن الامر يقتضي تعديل هذا القانون باضافة بعض النصوص
اليه بحيث يعطى رئيس النيابة العامة صلاحية اجراء التحقيق وجمع الأدلة ويحيل ما
توصل اليه الى مجلس النواب ليتخذ قراره بالاتهام او عدمه وفقاً للمادة ٥٦ من الدستور.

مجلي:

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي
الرئيس.

لا ادري لماذا يقدم هذا الاقتراح على
جدول الاعمال، هذا الاقتراح يحال الى اللجنة
المختصة في المجلس وهي اللجنة القانونية لبدء
الرأي ومن ثم يعرض على المجلس فاذا قبل
الاقتراح يحيله الى الحكومة لتقديمه بصيغة
مشروع قانون، هكذا تقول المادة (٩٥) من
الدستور تقول:

يجوز لعشرة او اكثر من اعضاء اي من
مجلسي الاعيان والنواب ان يقترحوا القوانين
ومحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في
المجلس لبدء الرأي.

حال كما محال الشكاوى من قبل الامانة
العامة يحال الى اللجنة القانونية لبدء الرأي
ومن ثم يعرض على المجلس، فاذا رأى المجلس
قبول الاقتراح يحال الى الحكومة وشكراً معالي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسين

السيد حسين مجلي: لا ادري ما الغلاف
مع الزميل، ما الذي يثره ابو فيصل؟ حكماً
بحكم الدستور محال الى اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: هو الاعتراض ان
محال مباشرة دون المرور على المجلس.

السيد حسين مجلي: الواقع الذي يحيل
المجلس، وهل يحيل الاشخاص لحاكم؟ والا
هم يحيلوا للجنة القانونية؟

معالي رئيس المجلس: الاستاذ
عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً
سيدي الرئيس.

انا اعتقد ان الزميل قرأ المادة غير المقصودة،
النظام الداخلي والدستور يتعامل مع اقتراحات
القوانين بشكل مختلف اختلافاً بيناً عما يتعامل به
مع اي اقتراح اخر، المادة (٤١) تقول:

اذا اقترح عضو او اكثر خلال مدة انعقاد
المجلس وضع قانون جديد او تعديل احد
القوانين المعمول بها.

هكذا من الأهل

(والمطروح تعديل) أو الغاء يجب عليه ان يبين الاسباب الموجبة لذلك وبعد قراءة الاقتراح في المجلس يضع الرئيس في الرأي ما اذا كان هنالك احتياج لقبول الاقتراح ام لا فاذا تقرر قبول الاقتراح يحال الى اللجنة المختصة لبحثه.

بمعنى آخر ان المجلس يجب ان يقبل الاقتراح من حيث المبدأ، حتى لا يضيع وقت اللجان فيما لا طائفة تحته.

ومن هنا فالموضوع معروض على المجلس ليقبله من حيث المبدأ، فان قبله كلف اللجنة القانونية بصياغته، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ولهذا قدم الى المجلس الكريم، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة عندما تختلف النصوص بين النظام الداخلي والدستور اعتقد ان الدستور هو الاول بالتطبيق، المادة التي قرأها الزميل الفاضل في النظام الداخلي تتعامل مع عدة حالات.

اذا اقترح عضو او اكثر.

لكن هنا نص واضح، يجوز لعشرة او اكثر، هنا وضع الحد الأدنى في الدستور انكلم في النص الدستوري، يجوز لعشرة او اكثر وضع الحد الأدنى (عشرة)، ان يقترحوا القوانين ويحال.

أنا افهم هذا النص وافهم كلمة ويحال انها وجوبية لا تحتاج الى عرض على المجلس،

مجرد ان يصل هذا الاقتراح الى الامانة او الى معالي رئيس المجلس ان يحيله فوراً الى اللجنة المختصة وهي اللجنة القانونية، هل نستطيع نحن في المجلس ازاء هذا النص ان نقول لا نقبل ولا نحيل هذا الاقتراح الى اللجنة القانونية، اذا كنا نستطيع ذلك فليكن، فليوضع على جدول الاعمال، لكن اقترحي جاء لان النص وجوبي يجب ان يحال يعني ويحال كل اقتراح يحال من الرئيس الى اللجنة القانونية، بعد ان تبدي رأيا فيه يعرض على جدول الاعمال الاقتراح مع رأي اللجنة القانونية ومن ثم يصار الى التصويت، فاذا قبل هذا الاقتراح احيل الى الحكومة، واذا لم يقبل بقي في مكانه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو ان لا نأخذ وقتاً على هذه النقطة، الفرق بين الدستور والنظام واضح، المبدأ يقرر في الدستور والكيفية والوسيلة والآلية توضح في النظام، هذه قضية مقطوع فيها، لكن النتيجة واحدة معالي الاستاذ ابو فيصل.

الان الموضوع معروض على المجلس الكريم لقبول الفكرة بعد قراءة الاسباب الموجبة وهذا ما جاء في النظام واضح، المادة (٤١) الذي اشار اليها الاخ عبدالرؤوف، الان اذا سمح لي الاخوة ان يستمعوا الى قراءة الاسباب الموجبة وقبول الفكرة ثم نقتنع فيه حسب ما جاء بالنظام، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية: ارجو ان تقرأ المادة (٤١) من النظام الداخلي في ضوء المادة (٩٥) من الدستور،

الواقع واضح من قراءة النصين:

انه ليكمل الاقتراح مع اسبابه الموجبة، يجب ان تبدي اللجنة القانونية رأياً قبل ان يناقش المجلس هذا الاقتراح، الاقتراح يكتمل بدراسة اللجنة القانونية الذي يعرض على المجلس الكريم ليقرر بعد ذلك، بعد مجيء تقرير اللجنة القانونية ان كان هناك مصوغ للقانون او للتعديل، فنحن بصدد تعديل الدستور يقول:

يحال كل اقتراح على اللجنة القانونية في المجلس لابداء الرأي فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح (بعد ابداء الرأي) يحال الى الحكومة.

الواقع باعتقادي لا فهم اخر لهذا النص، المادة التي قرأها الاستاذ عبدالرؤوف تقول:

اذا اقترح عضو او اكثر (هذا النص قبل تعديل الدستور) حيث كان لكل عضو ان يقترح، الان بعد تعديل الدستور في (٥٨) اصبح (العشر) اعضاء فما فوق ان يقترحوا الواقع الدستور كما عدل يتعامل مع كل اقتراح بقانون ان يذهب ابتداءً للجنة القانونية، لتبدي للمجلس الكريم اذا كان هناك مبرر او لا وهي صاحبة الحق في ابداء هذا الرأي، وللمجلس ان يأخذ برأيا او يرفض.

ارجو ان يحال مباشرة الى اللجنة القانونية وهذا لا ينتقص من دور المجلس الكامل في دراسة ما يأتي من اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس مقرر اللجنة القانونية: حقيقة انا مضطر ان اختلف مع رئيس

اللجنة القانونية في فهم المادة الدستورية، الحقيقة اي شيء يرفع لا يرفع للجنة مباشرة وانما يرفع للمجلس ولذا يقال يحال، والمحال اليه الي هو النائب (الفاعل مجهول)، ثم اذا كان المحال للجنة القانونية ما الذي يحيله؟

فالذي يحيله هو المجلس، وبالتالي اللجنة القانونية تبدي رأيا في ذلك من الناحية الفنية والقانونية هذا ممكن او غير ممكن، فاذا قالت لا او نعم فلهذا المجلس ان يوافقها او ان يخالفها فاذا قال نعم هذا المجلس حينئذ يحال للحكومة ان تضع المشروع ثم يرفع الى المجلس، ولذلك هذا واحد.

الثاني: العرف نحن لا نبحث مسألة مستأنفة ابتداءً وانما درج العرف على ان يحال كل مشروع مثل فكرة الخمس مثل الاقتراح الاخرى التي طرحت، طرحت لهذا المجلس ثم المجلس حولها الى اللجان المختصة، فاذا اردنا ان ننشئ عرفاً جديداً فهذا يحتاج الى وقت والاصل عادة محكمة والعرف محكم فيما لا نص فيه فكيف وقد فهم من النص ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة الامر سيدي الرئيس لا بد من جلاء نقطة قانونية ودستورية، المادة (٩٥) تتحدث عن اقتراح القوانين، يعني عن مشاريع القوانين، عن اننا نقتراح مشروع قانون متكامل، ان المادة (٤١) تتكلم عن اقتراح

هكذا من الأهل

يوضع قانون وليس مشروع قانون، ولنعود الى النص، المادة (٤١) من النظام تقول: اذا اقترح عضواً او اكثر خلال مدة انعقاد المجلس وضع قانون جديد.

ولذلك هنا جاءت عضو مسموح له ان يقترح وضع قانون مش يضع مشروع قانون، المادة (٩٥) تحدثت عن (عشرة) اعضاء يجوز لهم ان يقترحوا القانون، وهذا ما حدث في مثل هذا الموضوع الذي هو الان نحن بصدد مناقشته.

لذلك سيدي الرئيس الذي يجب ان يطبق هو حكم المادة (٩٥) من الدستور، الاقتراح صحيح، مشروع القانون صحيح، على مجلسنا الموقر ان يقرر إحالته الى اللجنة المختصة ولا غضب في ذلك، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذن نسير على ذلك؟ تفضل ابو شجاع.

السيد حسين مجلي: المقرر عندما اختلف معي ان الذي قلته ان المجلس هو الذي يجيله مباشرة الى اللجنة، لم اقل انه من الاعضاء وهذا ما تحدثت فيه قبل في حديثي الاخير، حيث اختلفت مع زميلي الاستاذ عبدالكريم، ان المجلس هو الذي ينظم الاحالة، اما الاحالة فهي بحكم الدستور وجوبية ويناقش المجلس بعد ان يأتي قرار اللجنة القانونية موضوع القرار ليذهب فيه للحكومة أم لا، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً، الامر معروض على المجلس الكريم والمقترح نحويله الى اللجنة القانونية؟ موافقة.

اذن يحال الى اللجنة القانونية، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - الاقتراحات برغبة:-

١ - اقتراح برغبة رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، مقدم من نواب الحركة الاسلامية، بشأن البت في موضوع الارض المحجوزة لغاية مشاريع دائرة الآثار العامة بالشراء ورفع الحجز.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: الارض المحجوزة لغاية مشاريع دائرة الآثار العامة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو ان يتبنى المجلس الكريم ضرورة الاسراع في البت في موضوع الارض المحجوزة لغاية مشاريع دائرة الآثار العامة، بالشراء ورفع الحجز، حتى يمكن استغلالها من قبل مالكيها بشكل تام او التصرف بالبدل تنمية واستغلالاً.

والسلام عليكم ورحمة الله

٣٩-٦-١٤١٢هـ

٤-١-١٩٩٢م

نواب الحركة الاسلامية / اريد

الشيخ عبد الرحيم عكور

د. احمد الكوفحي

الشيخ كامل العمري

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟

موافقة.

الموضوع: فلس الريف

نرجو نحن النواب الموقعين ادناه معاليكم اتخاذ الاجراءات السريعة مع السلطة التنفيذية التي تكفل اعادة جباية فلس الريف لمصلحة ائارة قرى البادية والريف والتب كانت مطبقة لفترة طويلة مما سبب له الأثر في إئارة قرى البادية والريف والتي كانت مطبقة لفترة مما كان له الأثر في إئارة القرى والتجمعات السكانية.

واقبلوا الاحترام والتقدير

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟

موافقة.

السيد الامين العام:

٤ - اقتراح برغبة رقم ٤ تاريخ ١٩٩٢/١/١٤ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن بركة شركة البيسي وما ينتج عنها من آثار سلبية.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

منذ سنوات يعاني المواطنون القاطنون

حول بركة البيسي في منطقة الرصيفة من الآثار

السلبية لهذا المستنقع المائي الكبير. ولقد بلغت

الآثار السلبية حدتها بعد سقوط الأمطار الأخيرة

حيث ازداد منسوبها الى حد انها غمرت بعض

البيوت المحيطة وحاصرت حياً كاملاً لا يستطيع

طلاب المدارس فيه الوصول الى مدارسهم التي

تقابلهم وستبرز المشكلة عند انتهاء الاجازة.

اتمنى على حكومتكم الوقوف على المشكلة

للتوصل الى طريقة لتصريف هذه المياه علماً بأن

السيد الامين العام:

٢ - اقتراح برغبة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن انشاء كائنة جديدة في منطقة الرصيفة لعدم توفر خطوط الهاتف لتغطية حاجات المواطنين في تلك المنطقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة:

معالي الدكتور رئيس مجلس النواب

الاكرم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نظراً للتوسع السكاني في منطقة ياجوز بالرصيفة ولعدم توفر خطوط هاتف في تلك المنطقة فاني اقترح انشاء كائنة جديدة في تلك المنطقة لتغطية حاجات المواطنين في منازلهم وعملاتهم التجارية علماً بأن مشات الطلبات مقدمة من سنوات طويلة.

مع خالص شكري وتقديري

النائب

الدكتور محمد احمد الحاج

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية؟

موافقة.

السيد الامين العام:

٣ - اقتراح برغبة رقم ٣ تاريخ ١٩٩٢/١/١٤ مقدم من اربعة وثلاثين نائباً بشأن جباية فلس الريف لمصلحة ائارة قرى البادية والريف الاردني.

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هكذا من الأهل

هناك امكانية لتصرفها الى منطقة بساتين
الرصيفة للاستفادة منها في الزراعة.

مع خالص شكري وتقديري

النائب

محمد احمد الحاج

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: من
اطلاعي على الاستدعاء المقدم من الزميل
النائب محمد الحاج لم ارى انه اقترح برغبة وانما
استدعاء وقوع لسيادة رئيس الوزراء بواسطة
معالي رئيس مجلس النواب، وهو ليس اقتراح
برغبة وانما فقط بناء على طلب الحكومة ان تأتي
جميع الطلبات من خلال رئاسة المجلس، فهو
ليس اقتراحاً برغبة لاضاعة وقت اللجنة
الادارية، وهذا ادارياً يحمله معالي الرئيس الى
سيادة رئيس الوزراء من صيغة المكتوب، مذكرة
مش اقتراح برغبة.

معالي رئيس المجلس: يرفع حسب
الاصول كمريضة مقدمة الى سيادة الرئيس،
الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: الاصل سيدي
الرئيس ما ورد في مضمون الاقتراح وليس
بشكله، مضمون الاقتراح هو اقتراح فعلاً،
اقتراح يقول:

تشكيل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع.
فعلاً هو اقتراح برغبة ولا عبء بالشكل،
عبء بالمضمون سيدي الرئيس، فالاعمال الى
اللجنة الادارية وباعتباره مضمون ومش اقتراح
برغبة، شكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد
الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي
الرئيس.

هو حقيقة ليس اقتراح برغبة، هو مذكرة
ولذلك الاقتراحات التي قدمتها مكتوب عليها
اقتراح برغبة، واما هذه فهي عبارة عن مذكرة
لسيادة الشريف زيد بن شاكور رئيس الوزراء
بواسطة معالي رئيس مجلس النواب.

معالي رئيس المجلس: ترفع عريضة،
الاستاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: معالي الرئيس بالنسبة
للاقتراح الاول التي تقدم فيه نواب الحركة
الاسلامية باعتقد انه حول الى اللجنة الادارية
ولا علاقة لها فيه، الاصل هو اللجنة المالية، لان
الموضوع يبحث امور مالية في الموازنات وحجز
الاراضي والاصل هو ان تناقشه اللجنة المالية
بكم المبالغ التي وفرت لحجز هذه الاراضي، ولا
علاقة للجنة الادارية فيها.

معالي رئيس المجلس: استاذ جمال ما دام
انه اقتراح برغبة فيحول على عمومته الى اللجنة
الادارية ويعدن اذا كان قبل يحول، النظام
الداخلي واضح، البند الذي يليه السيد الامين
العام.

السيد الامين العام:

٥ - قرارات اللجان: -

١ - قرارات اللجنة المالية:

١ - قرار رقم (٣) تاريخ
١٩٩٢/١/١٢، والمتضمن قانون

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.
السيد عبدالكريم الدغمي: اقترح رفض
القانون المؤقت الملحق بقانون الموازنة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ داود
قوجي.

السيد داود قوجي:

بسم الله الرحمن الرحيم
ما معنى احالة قانون مؤقت حول ملحق
موازنة لسنة ١٩٨٨، هل يستطيع المجلس ان
يرفض هذا القانون الذي انتهى؟ واذا رفض ما
هو الاجراء القانوني ضد مجلس الوزراء الذي
وضع هذا القانون؟

فاذا كان لنا ان نرفض وكان هناك اجراء
دستوري او قانوني ضد مجلس الوزراء السابق،
عند ذلك انا مع الاستاذ ابو فيصل في رفض هذا
القانون، وقد يكون الموافقة على هذا القانون
اعطاء براءة لتلك الحكومة التي نتهمها الان
بالفساد المالي والاداري قد تكون هذه الموافقة
نوع من تبرئة لها في القضية المطروحة على لجنة
تحقيق العضوية، ولذلك انا مع معالي النائب ابو
فيصل في رفض هذا القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام
استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي
الرئيس.

ارجو ان اذكر ان هذا القانون قانون
مؤقت، وحتى لو رده المجلس هو سار حتى تاريخ
اعلان بطلانه، وهذا القانون بمضمونه نفذ،
ارجو ان اذكر بالمادة (٩٤) المتعلقة بالقوانين

مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٨٩،
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة.
معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر
اللجنة المالية.

السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة
المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة المالية

مجلس النواب

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب
بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/١/١٣ برئاسة
معالي الدكتور عبدالله العكايلة رئيس اللجنة
وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد مطير
البستنجي واعضاء اللجنة اصحاب المعالي
والسعادة السادة: فؤاد الخلفات، عطا
الشهوان، وسلامة الغويصري، الدكتور ذيب
مرجي، زيد ابو محفوظ، احمد الكفاوين،
الدكتور علي الخوامدة، نواف الخوالده، وتغيب
بمعرفة معالي السيد سمير قعوار ومعالي السيد
عبدالكريم الكباريتي، سعادة السيد زيد
الشويخ.

ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم
(١٧) لسنة ١٩٨٩ قانون ملحق بقانون الموازنة
العامة للسنة المالية ١٩٨٨ وبعد دراسته قررت
اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها.

امين عام مجلس الأمة «اللجنة المالية»
صالح الزعبي

هكذا من الأجل

المؤقتة التي تقول:

يزول مفعول القوانين المؤقتة على ان لا يؤثر ذلك في الحقوق المكتسبة، ويسري مفعولها حتى تاريخ ابطالها.

اذن تحصيل حاصل انه حتى لو ردنا القانون هو ساري، حتى تاريخ بطلانه.

فاذا الامر الطبيعي ان يقر هذا القانون لانه كل الآثار القانونية التي رتبها، مورست وطبقت ونفذت وبحمية في الدستور، دستوراً عمية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور الكوفي.

الدكتور احمد الكوفي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة من حيث ان القانون المؤقت يحمل نفس مواصفات القانون الدائم من جهة الالتزام، وهذا لا نستطيع ان تناقش فيه، ولكن بالامكان ان نتخذ توصية تحيل المعجز وهو الفرق بين النفقات وبين الإيرادات (٧٢٠ و ٨٠٠٦٦١) ديناراً الى ديوان المحاسبة او الى اي جهة اخرى، لجنة التحقيق النيابية او الى النائب العام، ان كان عندنا اي قرينة او اي ادعاء في مثل هذه الملايين، المهم ان نتخذ توصية ملزمة حتى اذا كان مجلس النواب في حالة اجازة ان لا يلجأ الى القانون المؤقت تحت اي ظرف من الظروف، لانه مبرر كما قال زميلي الاستاذ داود قوجق الى الفساد المالي والاداري وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالسلام فريجات.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة اريد ان اوضح هو الجانب القانوني الذي اثير حول هذا الموضوع هل يجوز للمجلس رفض هذا القانون ام لا يجوز؟

في اعتقادي ومن الناحية الدستورية انه حق للمجلس ان يقبل القانون او يرفضه، حتى لو كان ساري المفعول وانتهى مفعوله، الفرق هنا يأتي بأن المجلس يضيف مشروعية على قانون لو عرض في وقت ما قبل تنفيذه على المجلس لرفضه، لا نريد ان نضيف مشروعية على امر غير مقتنعين به او نعتقد بأنه خاطيء، وهذا هو الفرق بين ان نقر هذا القانون، اقرار القانون يعني اننا مقتنعون بما ورد فيه، ورفضه عكس ذلك تماماً، فاذا كنا مقتنعين بهذا القانون وبما ورد فيه علينا ان نقره، اما اذا كان الامر عكس ذلك فلنا ان نرفضه.

اما ما اشار له بعض الزملاء من انه سري هذا امر اخر، لكن هل يقبل المجلس باضفاء المشروعية على ما ورد بهذا القانون ام لا؟ وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اقتراحك استاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام فريجات: اقتراحي مع الزملاء ان يرد القانون ولكن سابقة ايضاً لهذا المجلس ولا بأس في ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المعكور.

السيد عبدالرحيم المعكور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

حقيقة يعني ارجو ان اؤكد معالي الرئيس للزملاء الكرام اننا منذ بدأ هذا المجلس، بدأ وهو يشكو من الفساد المالي الذي مارسه الحكومات المتعاقبة من بعد (٨٥) بصورة واضحة، وخاصة حكومة (٨٨)، هذه الحكومات نعتقد انه هناك ممارسات مالية خاطئة ارتكبتها، والمجلس شكل لجنة للاستقصاء واستدعاء بعض الوزراء وبعض رموز تلك الفترة، فنعطي نحن المجلس الذي يحاكم اصحاب تلك الفترة نعطيه المشروعية في تصرفاتهم المالية.

ارى ان هذا القانون يرد وليبقى دستورياً نافذ، لكن ان نتحمل نحن مسؤولية اعطاء مشروعية الوجود، هذا امر لا اعتقد ان زملائي يرضون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤف الروابده.

السيد عبدالرؤف الروابده: شكراً سيدي الرئيس.

باديء ذي بدء ارجو ان اقول ما يلي:-
ان القانون المؤقت تترتب مشروعية من تاريخ اصداره، ولا يحتاج لاضفاء مشروعية عليه لاقراره، المشروعية هي لاستمراره وليست لاقراره، فقد اتخذ مشروعيته بتاريخ صدوره ونقل، اما ان المجلس صاحب حق في الرفض فذلك صحيح، لكن ماذا سيترتب على هذا الرفض؟ فقط ان هذا القانون لا يستمر تطبيقه،

وهو من الترخ الذي لا يستمر تطبيقه فقد انتهى تطبيق (٨٨).

لا علاقة بين القانون المؤقت والفساد المالي، الفساد المالي قد يتم من خلال موازنة اقراها مجلس النواب، وموازنة مشروعه ولكن خصصاتها تصرف بطريقة غير مشروعة.

المطلوب في هذا القانون هو اقراره التخصيصي وليس اقراره شكل الاتفاق، فقد خصصت مبالغ المشاريع بعينها، انفقت بوجه صحيح ام لا؟

اقرار الموازنة لا يضيفي شرعية على شكل الاتفاق ولا على طريقته، وانا اعتقد ان الرفض لا يرتب شيئاً وان المطلوب عرضه، يعني اصل هذا المشروع لا يعرض لانه نفذ، النص الدستوري ان كل قانون مؤقت يعرض على المجلس هو الذي اجبر على عرض هذا القانون، لكن ما احببت ان اصر عليه اننا لا نعطي بأية قانون حتى لو اقره مجلس النواب مشروعية لشكل الاتفاق، نحن نعطي مشروعية لحجم الاتفاق وابوابه وليس مشروعية لفساده او صحته، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ داود قوجق.

السيد داود قوجق: فيما يتعلق بالمادة (٩٤) الذي احتج بها احد الاخوة ان القانون المؤقت يعرض على مجلس النواب في اول اجتماع للمجلس، وهذا القانون اقر في (٨/٤/٨٩) ومجلس النواب اجتمع خلال الفترة الماضية عدة اجتماعات في (٨٩/٩/٩١) لماذا تأخر بهذا الشكل؟

هكذا من الاجل

اذن هناك مخالفة دستورية على عرض هذه المادة على المجلس، كان المفروض كما هو النص على ان تعرض على المجلس في اول اجتماع يعقده.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي: فيما يتعلق بما اثاره الزميل داود ارجوان ابيدي ان كثيراً من القوانين منذ (٦٦) قانون تنظيم المدن اظن من (٦٦) وهو قانون مؤقت ومعرض على هذا المجلس، هذا حكم الدستور لكن المجلس ليس بالضرورة ان يبت بما هو معرض عليه في اول دورة يأتي بها هذا القانون المؤقت.

اما من حيث موضوع المناقشة، ارجوان اعود مرة اخرى الى المادة (٩٤) التي تقول:-- عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او متحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانين مؤقتة الى اخره.

اذن مجلس الوزراء بموافقة الملك يصدر ما يسمى تشريعات حكومية، الحكومة بموجب الدستور تحل محل السلطة التشريعية وتصبح هي المشرعة، وان كان للمجلس ان يرد الواقع لازم يرده اذا كان مجلس الوزراء لم يستخدم حقاً، والواقع الدستور ايضاً حصر قال: حتى تصدر القوانين المؤقتة؟

يقول في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل، هذه هي الحالات التي يجوز فيها اصدار القوانين المؤقتة، اذن حتى لو بدنا نرفض هذا القانون بدنا نقول:

انه مجلس الوزراء وندخل في موضوع هذا القانون لتناقش حقيقة، انه هل مجلس الوزراء خرج عن احكام الدستور بحيث لم يستعمل حقه، وهذه الحالة سندخل في موضوع طويل يقتضي منا حقيقة ان نعود الى الاسباب الموجبة التي املت على مجلس الوزراء ان يستخدم هذا الحق لنصل انه مجلس الوزراء لم يكن محقاً في اصدار هذا القانون المؤقت، بخلاف ذلك ارجو ان اذكر ان القانون المؤقت هو حق دستوري لمجلس الوزراء بموافقة الملك، وبالتالي عندما يستخدم هذا الحق لا يملك برأيه مجلس النواب ان يرفض هذا القانون، يملك ان يرفض مرة ثانية اذا قرر المجلس انه استخدم حقه لغير الحالات المنصوص عليها في الدستور وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي رئيس اللجنة المالية.

الدكتور عبدالله العكايلة رئيس اللجنة المالية: شكراً معالي الرئيس.

ارجو ان يفهم الاخوان انهم يكرروا اعدام ميت، كل القوانين المؤقتة التي تعرض على هذا المجلس يمكن ان يكون لقرار الرد اثر عملي وله جدوى، الا ملاحق الموازنة التي انتهت، اريد ان اذكر اخي الاستاذ داود ان مجلس النواب لم يكن منعقداً في تلك الفترة، القانون او مشروع القانون او القانون المؤقت الذي قدم في شهر (٤) كان المجلس في اجازة احل مجلس النواب في ذلك العام ولم يكن مجلس النواب موجوداً في (٨٩)، كما سهى اخي عن هذا الامر.

كل الذي يمكن ان يقال هنا، اذا كان هذا

مؤقت الحقيقة بغياب المجلس فاذا ما جاء المجلس فعليه ان يبت فيه وان يحدد موقفه منه، وخاصة ان تلك الفترة التي نتحدث عنها غيب المجلس واصبحت الحكومات تتخذ قوانين مؤقتة، هذه القوانين المؤقتة تنفذ من خلالها سياسات خاطئة فلا نريد ان نضفي على هذه السياسات الخاطئة الشرعية بالبصمة عليها، وانا مع الذين يريدون هذا للتاريخ وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام استاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: مادة (٥٤) ادفع بعدم النقاش والتصويت. اصوات: نثني على ذلك.

السيد عبدالرؤوف الروابده: سنداً للنظام فليتوقف اية بحث.

معالي رئيس المجلس: اتوقع ان الامر اصبح واضح، هناك تنسيب من اللجنة المالية بقبول هذا القانون، وهناك اقتراحات اخرى برد هذا القانون وتأييد وتنبيه عليها من اكثر من زميل فمن يرى ان يرد هذا القانون؟ تعد الاصوات رجاء.

السيد الامين العام: (١٧) من (٥٢).

معالي رئيس المجلس: (١٧) من (٥٢)، هناك تنسيب من اللجنة المالية بقبول هذا القانون، من يرى قبول هذا القانون؟

السيد الامين العام: (٢٨) من (٥٢).

معالي رئيس المجلس: (٢٨) من (٥٢) وموافقة على تنسيب اللجنة المالية.

المجلس يرى ان في ذلك التخصيص شبهة يعتقد انها خصصت في وجه غير حق، فله بوسائله التي سلكها من حيث تتبع الفساد ان يتقدم بقضية حول هذا الموضوع لكن اذا رد هذا المجلس هذا المشروع، فلا ينبغي اثر عملي على رد هذا المشروع، كون الاتفاق قد تم، وهذا القانون فقط اقحم ضمن القوانين المؤقتة لان المادة (٩٤) نصت على ذلك، فهو قانون مؤقت ذو طبيعة خاصة ليس له صفة الديمومة كما هي الحال في القوانين المؤقتة التي ينسحب اثرها الى مستقبل الممارسات في حياة المجتمع.

لذلك ارى شخصياً انه لا طائلة تحته الاكثر من النقاش في هذا الموضوع، وانا انسب مرة اخرى كما رأت اللجنة ان نقر القانون المؤقت في ملحق الموازنة واذا كان للزملاء من قضية يريدوا ان يتبعوها فلهم الباب الواسع في هذا المجال وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: الحقيقة انا يعني اذا كان هذا القانون المؤقت بنص الدستور يعرض على المجلس، ما الفائدة من عرضها على المجلس، هل المقصود ان يصمم المجلس على ما يعرض عليه من قوانين مؤقتة، ومنها هذا القانون؟

انا لا افهم ذلك، ومن هنا هناك فائدة من عرض هذا القانون المؤقت على المجلس ليقول المجلس قوله في هذا المجال من هنا ومن حق هذا المجلس ان يقول:

انه هذا قانون مؤقت، ومعنى قانون

هكذا من الأهل

(وهذا هو نص القانون المؤقت لسنة ١٩٨٩ كما اقره المجلس الكريم).

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٨٩

قانون مؤقت ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل في القانون المذكور.

المادة ٢ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة ٢ من القانون الاصلي وفي الجدول رقم ٢ وجداول فصول النفقات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ ٨٢٩٦٤٧٢٠ دينار، وفقا لما هو مبين في الجدول رقم ٢ وجداول فصول النفقات الملحقة في هذا القانون.

المادة ٣ - يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة ٢ من القانون الاصلي وفي الجدول رقم ٤ وجداول الايرادات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ ٢٣٠٠٠٠٠٠ دينار وفقا لما هو مبين بالجدول رقم ٤ الملحق في هذا القانون.

المادة ٤ - يضاف الى العجز الوارد في المادة ٣ من القانون الاصلي مبلغ ٨٠٦٦٤٧٢٠ دينار ويمول من القروض الداخلية والخارجية.

المادة ٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٨٩/٤/٨

جدول رقم (٢)

اجمالي النفقات للملحق الموازنة للسنة المالية ١٩٨٨

رقم الفصل	الوزارة / الدائرة	الباب الأول		الباب الثاني الرساميات المالية	المجموع الكلي
		الجارية	الرساميات		
			عادية		
١-	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٣٩٠٠٠			٣٩٠٠٠
٥-	ديوان الخدمة المدنية	٤٠٠٠			٤٠٠٠
١١-	وزارة الدفاع	٩٢٨٠٠٠			٩٢٨٠٠٠
٢٤-	وزارة الداخلية / الأمن العام	٤٠٠٠٠٠			٤٠٠٠٠٠
٣١-	وزارة الخارجية	٥١٠٠٠			٥١٠٠٠
٤١-	وزارة المالية	٤٧٦٤٣٠٠٠	٦٩٠٥٠٠٠	٢٤٢٩٠٠٤٢٠	٧٨٩٣٨٤٢٠
٥١-	وزارة الصناعة والتجارة	٤١٠٠٠			٤١٠٠٠
٥٥-	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٨٠٠٠			١٨٠٠٠
٧١-	وزارة التربية والتعليم	٢٣٣٧٧٠٠٠			٢٣٣٧٧٠٠٠
٧٢-	وزارة التعليم العالي	٢١٧٠٠٠			٢١٧٠٠٠
٧٥-	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية/العمل	٧٥٠٠			٧٥٠٠
٨١-	وزارة الاعلام	٤٣٠٠			٤٣٠٠
٨٢-	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٣١٠٠٠			٣١٠٠٠
٩٥-	وزارة النقل / دائرة الارصاد الجوية	٨٥٠٠			٨٥٠٠
	المجموع	٥١٧٦٩٣٠٠	٦٩٠٥٠٠٠	٢٤٢٩٠٠٤٢٠	٨٢٩٦٤٧٢٠

هكذا من الأهل

الائتمادات		الانعامات	
		<u>البيان الاول</u>	
		<u>الموازنة الجارية</u>	
الائتمادات المحلية	٢٣٠٠	٢٧٩٨	١ - النفقات الجارية
٢ - المتروك من المصروف من السنة السابقة			أ - الجهاز المدني
		٩٢٨	ب - الجهاز العسكري
		٤٠٠	١ - وزارة الدفاع
		١٣٢٨	٢ - الامن العام
			ج - النفقات الاخرى
		١٢٥٢	٢ - دعم المستوجبات الزراعية الاساسية
		١٣٩١	٤ - النفقات الطارئة ونفقات اخرى
		٧٧٠٠	٥ - فوائد القروض الداخلية
		٢٠٠٠٠	٦ - فوائد القروض الخارجية
		٦٠٠٠	٧ - القواعد والتمويلات
		٤٧٦٢٣	٩ - النفقات العامة
المجموع	٢٣٠٠	٥١٧٦٩	مجموع النفقات الجارية
		<u>الموازنة الراسمالية</u>	
المعجز	٨٠٦٦١	٢٢١٣٧	٣ - النفقات الراسمالية
		٢١٥٣	أ - تسليد السطاح القروض والاقتضات الخارجية
		٤٤٨٩	ب - تسديد اقتطاع القروض والاقتضات الداخلية
		٢٤١٦	ج - الاستهلاكات
			د - قروض للتراكبات
		٣١١٩٥	
		٣١١٩٥	
الاجمال	٨١٩٦٤	٣١١٩٥	مجموع النفقات الراسمالية
		٨٢٩٦١	الاجمال

جدول رقم (٤)

الایرادات

الفصل : ٩ - الإيرادات المختلفة

تفاصيل المواد

رقمها	عنوانها	المادة
١٩٨٨	النفقات المقدرة	ايضاحات
٢٣٠٠٠٠٠		
٢٣٠٠٠٠٠		
	المجموع	٧ - المسترد من المصروف في السنين السابقة

التفقات الجارية

الفصل : ١/٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

رقمها	عنوانها	المادة	النفقات المقدرة	إيضاحات
١	رئيس الوزراء والوزراء	مخصصات مجلس الوزراء	١٧٠٠٠	
	١٠٠ - الرواتب والاجور والعلوات		١٧٠٠٠	المجموع
	١٠٧ - العلاوة الاساسية		٦٠٠٠	
	١١١ - علاوات اخرى		١٦٠٠٠	
		المجموع	٢٢٠٠٠	
		مجموع الفصل	٣٩٠٠٠	

التفقات الجارية

الفصل : ١/٥ - ديوان الخدمة المدنية

المسادة	رقمها	عنوانها	الثقات المقدرة	ايضاحات
١٠٠ - الرواتب والاجور والعلوات			١٩٨٨	
١٠٧ - العلاوة الاساسية			٤٠٠٠	
			٤٠٠٠	
			٤٠٠٠	
		مجموع الفصل		

کتابخانه

التفقات الجارية

الفصل : ١/١١ - وزارة الدفاع البرنامج : ب - القوات المسلحة

المادة رقمها	عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
٩٢٨٠٠٠	الرواتب والملاوات والتفقات الأخرى والطارئة	٩٢٨٠٠٠	
٩٢٨٠٠٠	مجموع البرنامج	٩٢٨٠٠٠	

التفقات الجارية

الفصل : ١/٢٤ - وزارة الداخلية / الأمن العام

المادة رقمها	عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
٤٠٠٠٠٠	الرواتب والملاوات والتفقات الأخرى والطارئة	٤٠٠٠٠٠	
٤٠٠٠٠٠	مجموع الفصل	٤٠٠٠٠٠	

التفقات الجارية

الفصل : ١/٣١ - وزارة الخارجية

المادة رقمها	عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
١٠٠	الرواتب والأجور والملاوات	٥١٠٠٠	
١٠٣	الوظائف بعقود	٥١٠٠٠	
٥١٠٠٠	مجموع الفصل	٥١٠٠٠	

التفقات الجارية

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية البرنامج : ب - التفقات العامة

المادة رقمها	عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
٢٠٠	التفقات الأخرى	١٧٠٠٠٠٠	
٢٠١	أجور النقل	٨٣٥٠٠٠٠	
٢١٢	التفرقة	١٠٥٠٠٠٠	
٣٠٠	التفقات التحويلية	١٢٥٠٠٠٠	
٣٠٦	المردود من إيرادات السنين السابقة	١٢٥٠٠٠٠	
١١٣٠٠٠٠٠	مجموع البرنامج	١١٣٠٠٠٠٠	

التفقات الجارية

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية البرنامج : ج - فوائد الدين العام

المادة رقمها	عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
٣٠٧	الفوائد	٧٧٠٠٠٠٠	
١	فوائد القروض الداخلية	٢٠٠٠٠٠٠٠	
٢	فوائد القروض الخارجية	٢٧٧٠٠٠٠٠	
٢٧٧٠٠٠٠٠	مجموع البرنامج	٢٧٧٠٠٠٠٠	

هكذا من الأصيل

النفقات الجارية

العمل : ١/٤١ - وزارة المالية

البرنامج : د - النفقات الطارئة

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
٢ - الطارئة ونفقات أخرى	١٣٩١٠٠٠	متبا مبلغ (٢٧٥٠٠٠) دينار لتسديد أثمان المياه المستحقة على المجالس المحلية.
٣ - دعم المنتجات الزراعية	١٢٥٢٠٠٠	
	٢٦٤٣٠٠٠	
مجموع البرنامج	٢٦٤٣٠٠٠	

النفقات الجارية

العمل : ١/٤١ - وزارة المالية

البرنامج : هـ - الاعانات والمكافآت

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
١ - التقاعد والتعويضات	٦٠٠٠٠٠٠	
	٦٠٠٠٠٠٠	
	٦٠٠٠٠٠٠	
مجموع البرنامج	٤٧٦٤٣٠٠٠	
مجموع الفصل		

النفقات الجارية

الفصل : ١/٥١ - وزارة الصناعة والتجارة

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
١٠٠ - الرواتب والاجور والعلاوات	١٣٦١٧	
١٠١ - الموظفون المصنفون	٤٨٦٠	
١٠٥ - علاوة غلاء المعيشة الشخصية	١٤٥٥	
١٠١ - علاوة غلاء المعيشة العائلية	١٧٨٢٨	
١٠٧ - العلاوة الاساسية	٩٨١	
١٠٨ - العلاوة الفنية	٢٢٥٩	
١٠٩ - علاوة الاختصاص	٤١٠٠٠	
مجموع الفصل	٤١٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٥٥ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	إيضاحات
١٠٠ - الرواتب والاجور والعلاوات	١٨٠٠٠	
١٠١ - الموظفون المصنفون	١٨٠٠٠	
مجموع العمل	١٨٠٠٠	

هكذا من الأجل

النفقات الجارية

الفصل : ١/٧١ - وزارة التربية والتعليم البرنامج : ب - التعليم العام

المادة رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
١٠٠ - الرواتب والاجور والملاوات		٧٢٠٠٠	
١٠٦ - علاوة غلاء المعيشة الماثلية		٢٣٠٥٠٠٠	
١٠٧ - العلاوة الاساسية		٢٣٧٧٠٠٠	
مجموع البرنامج		٢٣٧٧٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٧٢ - وزارة التعليم العالي البرنامج : ب - كليات المجتمع

المادة رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
١٠٠ - الرواتب والاجور والملاوات		١١١٥٠٠	
١٠١ - للموظفون المصنفون		٧٣٠٠	
١٠٥ - علاوة غلاء المعيشة الشخصية		٣٥٠٠	
١٠٦ - علاوة غلاء المعيشة الماثلية		٧٤١٠٠	
١٠٧ - العلاوة الاساسية		٢٠٦٠٠	
١٠٨ - العلاوة الفنية		٢١٧٠٠٠	
مجموع البرنامج		٢١٧٠٠٠	
مجموع الفصل		٢١٧٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٧٥ - وزارة العمل والتنمية الاجتماعية / العمل

المادة رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
١٠٠ - الرواتب والاجور والملاوات		٧٥٠٠	
١٠٧ - العلاوة الاساسية		٧٥٠٠	
مجموع الفصل		٧٥٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٨١ - وزارة الاعلام

المادة رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٨	ايضاحات
٢٠٠ - النفقات الاخرى		٤٣٠٠	
٢١٣ - المتفرقة		٤٣٠٠	
مجموع الفصل		٤٣٠٠	

هكذا من المرحلي

النفقات الجارية

الفصل : ١/٨٢ - وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

البرنامج : ب - التلفزيون

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٨٨	
١٠٠ - الموظفون المصنفون	١٦٢٩	
١٠١ - الموظفون غير المصنفين	٧٩٥٤	
١٠٥ - علاوة غلاء المعيشة الشخصية	٥٠٠٠	
١٠٦ - العلاوة الاساسية	١٦٤١٧	
	٣١٠٠٠	
مجموع البرنامج	٣١٠٠٠	
مجموع الفصل	٣١٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٩٥ - وزارة النقل والاتصالات / دائرة الارصاد الجوية

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٨٨	ايضاحات
١٠٠ - الرواتب والاجور والعلاوات		
١٠٧ - العلاوة الاساسية	٨٥٠٠	
	٨٥٠٠	
مجموع الفصل	٨٥٠٠	

النفقات الرأسمالية

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٨٨	
٤٠٤ - تسديد القروض والالتزامات		
أ - تسديد القروض والالتزامات التجارية الخارجية		
١ . قسط مشروع المحطة الأرضية الثانية	٣٠٠٠٠٠	
(شركة سبتو اليابانية)		
٢ . تسديد التزامات سابقة	٢١٥٣٧٤٢٠	
	٢١٨٣٧٤٢٠	
ب - تسديد القروض الخارجية		
١ . اقساط القروض البريطانية	٣٠٠٠٠٠	
	٣٠٠٠٠٠	
ج - تسديد القروض والالتزامات الداخلية		
١ . قسط الطائرة الملكية	٧٥٠٠٠٠	
٢ . قسط قرض مؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية	١٢٠٠٠٠٠	
٣ . قسط قرض البنك الاسلامي الاردني	٢٠٣٠٠٠	
(لشراء مستشفى الملكة علياء).		
	٢١٥٣٠٠٠	
مجموع اقساط القروض والالتزامات	٢٤٢٩٠٤٢٠	
٥٠١ - اراضي		
١ . اقساط اراضي مستملكة لاجهزة الدولة	٤٤٨٩٠٠٠	منها مبلغ (١٨٩٠٠٠) دينار لتسديد المبالغ المستحقة على استهلاكها المجلد المحلية.
	٤٤٨٩٠٠٠	

هكذا من الاجل

النفقات الرأسمالية

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية

رقمها	عنوانها	المادة	التفقات المقدرة	١٩٨٨	إيضاحات
٥٠٨ - قروض واستثمارات					
جـ - قروض للشركات					
٢ - الشركة الاردنية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية			٢٤١٦٠٠٠		
			٢٤١٦٠٠٠		
			٢٤١٦٠٠٠		
مجموع المساهمات والقروض			٣١١٩٥٤٢٠		
مجموع الفصل					

السيد الامين العام:

٢ - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، والمتضمن قوانين البنك المركزي المؤقتة المعادة من مجلس الاعيان رقم (٤) لسنة ١٩٧٥، ورقم (١٩) لسنة ١٩٧٩.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر. السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم
اللجنة المالية
لمجلس النواب

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصايبا القانوني بتاريخ ١٩٩٢/١/١٣،

برئاسة معالي الدكتور عبدالله العكايلة وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد مطير البستنجي واعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسعادة السادة:
زياد ابو محفوظ، احمد الكفاوين، فؤاد الخلفات، د. علي الحوامدة، نواف الخوالده، عطا الشهبان، سلامه الغوييري، د. ذيب مرجي.

وتغيب عن حضور الاجتماع بمعلرة معالي السيد سمير قعواز ومعالي السيد عبدالكريم الكباريتي وتغيب بدون معلرة سعادة السيد زياد الشويخ.

وتنظرت اللجنة في القانونين المؤقتين رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني والقانون المؤقت رقم (١٩)

لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي المعادن من مجلس الاعيان.

وبعد دراستها، قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردا من مجلس الاعيان. وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الامة واللجنة المالية، صالح الزعبي

معالي رئيس المجلس: تقرأ المواد مادة مادة، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: لو يتكرم معالي رئيس اللجنة المالية ان يحطنا في صورة شو اللي تعلقوا فيه السادة الاعيان؟

معالي رئيس المجلس: الان المطلوب من اخ مقرر اللجنة فاذا في اي سؤال، واذا طلب المساعدة من رئيس اللجنة جاهز، الاستاذ عاطف البطوش.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا القانون لا يقرأ مادة مادة لانه سبق وان المجلس وافق عليه، الان يحدود بس التعديل العائد من مجلس الاعيان واللجنة قرارها بالموافقة عليه، يعني قانون يعرض للمجلس اكثر من مرة.

معالي رئيس المجلس: تفضل رئيس

اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي: الحقيقة فيها كان المجلس قد استنفذ مسؤولياته، على ما وافق عليه، اما حيث نختلف مع مجلس الاعيان او نقطة اتفاق اثرت مجدداً مفروض ان تقرأ.

معالي رئيس المجلس: شكراً، تقرأ على الاقل المواد ذات العلاقة والاعمدة ذات العلاقة ولا بد من القراءة، الاستاذ داود قوجق.

السيد داود قوجق: المادة (٧٨)

واضحة:

اذا رد مجلس الاعيان مشروع القانون كما اقره المجلس مرفوضاً او معدلاً او مضافاً اليه او محذوفاً منه او مبدلاً في صيغته تجري المذاكرة فيه وفق احكام الفصلين السادس والسابع من هذا النظام. كأنه مشروع جديد، وبالتالي يجب ان يقرأ، الا اذا المجلس لا يريد، وان النص واضح.

معالي رئيس المجلس: تفضل مقرر اللجنة.

السيد المقرر:

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

(وهذا هو نص القانون المؤقت رقم (٤) لسنة (١٩٧٥) قانون معدل لقانون البنك المركزي كما اقره المجلس).

هكذا من الأهل

المادة (٤٤) وردت بالقانون الاصيل	المادة (٣) وردت بالقانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية لمجلس النواب
المادة (٤٤) جـ . لا يكون للمبيعات والايرام المصاروة يقتضي المدينين ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، مقبول رجعي وقطع حل جميع السراغ المملكات التي تشملها الاوامر حسب الترابعية المقررة في الصلحات والاوامر.	المادة (٣) تعديل المادة (٤٤) من القانون الاصيل. بالنسبة للقوة (ج) منها والاستعانة بها بما يلي: جـ - بالرغم مما ورد في اي قانون آخر وثيقة للمبيعات المصاروة من هذا القانون للبنك المركزي ان يطلب من البنوك المرجحة عدم نشر حساباتها الخفية السرية وان يتخذ اي اجراء يتعلق بتوزيع ارباحه قبل يوافق عليها البنك المركزي.	المادة (٣) المعدلة للمادة (٤٤) بقوة جـ اضافية البنود التالية الى اخرىها: وله ان يقوم بنشر ما يراه من ميزانية البنك وحساباته الخفية ووضعه في موعده لا يتجاوز شهر ايلول من العام الذي تصدق فيه الميزانية عادة	المادة (٣) المعدلة للمادة (٤٤) - بالرفع مما ورد في اي قانون آخر وثيقة للمبيعات المصاروة من هذا القانون للبنك المركزي ان يطلب من أي بنك مرخص عدم نشر حساباته الخفية السرية وان يتخذ أي اجراء يتعلق بتوزيع ارباحه قبل ان يوافق عليها البنك المركزي وعليه ان يتم نشر الميزانية والحسابات الخفية في موعده لا يتجاوز شهر حزيران من العام الذي تصدر فيه الميزانية عادة.	المادة (٣) المعدلة للمادة (٤٤) - بالرفع مما ورد في اي قانون آخر وثيقة للمبيعات المصاروة من هذا القانون للبنك المركزي ان يطلب من أي بنك مرخص عدم نشر حساباته الخفية السرية وان يتخذ أي اجراء يتعلق بتوزيع ارباحه قبل ان يوافق عليها البنك المركزي وعليه ان يتم نشر الميزانية والحسابات الخفية في موعده لا يتجاوز شهر حزيران من العام الذي تصدر فيه الميزانية عادة.

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنك المركزي المعد من مجلس الاعيان

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥
قانون معدل لقانون البنك المركزي
المادة من مجلس الاعيان

المادة (٤٤) وردت في القانون الاصيل	المادة (٣) وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
المادة (٤٤) جـ . لا يكون للمبيعات والاوامر المصاروة يقتضي المدينين ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، مقبول رجعي وتطبق على جميع السراغ المملكات التي تشملها الاوامر حسب المواعيد المقررة في الصلحات والاوامر.	المادة (٣) تعديل المادة (٤٤) من القانون الاصيل. بالنسبة للقوة (ج) منها والاستعانة بها بما يلي: جـ - بالرغم مما ورد في اي قانون آخر وثيقة للمبيعات المصاروة من هذا القانون للبنك المركزي ان يطلب من البنوك المرجحة عدم نشر حساباتها الخفية السرية وان يتخذ اي اجراء يتعلق بتوزيع ارباحه قبل يوافق عليها البنك المركزي.	المادة (٣) المعدلة للمادة (٤٤) بقوة جـ اضافية البنود التالية الى اخرىها: وله ان يقوم بنشر ما يراه من ميزانية البنك وحساباته الخفية ووضعه في موعده لا يتجاوز شهر ايلول من العام الذي تصدق فيه الميزانية عادة.	المادة (٣) المعدلة للمادة (٤٤) - بالرفع مما ورد في اي قانون آخر وثيقة للمبيعات المصاروة من هذا القانون للبنك المركزي ان يطلب من أي بنك مرخص عدم نشر حساباته الخفية السرية وان يتخذ أي اجراء يتعلق بتوزيع ارباحه قبل ان يوافق عليها البنك المركزي وعليه ان يتم نشر الميزانية والحسابات الخفية في موعده لا يتجاوز شهر حزيران من العام الذي تصدر فيه الميزانية عادة.	المادة (٣) المعدلة للمادة (٤٤) - بالرفع مما ورد في اي قانون آخر وثيقة للمبيعات المصاروة من هذا القانون للبنك المركزي ان يطلب من أي بنك مرخص عدم نشر حساباته الخفية السرية وان يتخذ أي اجراء يتعلق بتوزيع ارباحه قبل ان يوافق عليها البنك المركزي وعليه ان يتم نشر الميزانية والحسابات الخفية في موعده لا يتجاوز شهر حزيران من العام الذي تصدر فيه الميزانية عادة.

هكذا من الأصيل

القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٨
قانون معدل قانون البنك المركزي الاردني

المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
<p>المادة (٤): يلتزم نص المادة (٢٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: ١- لا يجوز أن يشغل وزير عامل أو عضو في مجلس الامة أو موظف في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في البلديات منصب المحافظ أو نائب المحافظ. ب- كما لا يجوز أن يشغل منصب العضو في المجلس أي من الأشخاص الزود ذكهم في الفترة السابقة باستثناء موظفي مؤسسات الامراض التخصصية التي تنص قوانينها على أن مؤسسات عامة. ج- تتقيد خدمات المحافظ أو نائب المحافظ أو أي عضو في المجلس بحكم ومصدر رئيس الوزراء</p>	موافقة	موافقة	موافقة
<p>المادة ٢٠: لا يجوز أن يشغل وزير عامل أو عضو في مجلس الامة أو موظف في الحكومة أو المؤسسات العامة أو في البلديات منصب المحافظ أو العضو في المجلس وتنتهي خدمات المحافظ أو نائب المحافظ أو أي عضو فوراً وتقرار من على الوزراء: ١- إذا أصبح وزيراً أو عضواً في مجلس الامة أو مرشحاً لعضوية هذا المجلس أو مرشحاً في الحكومة أو في المؤسسات الحكومية أو في البلديات. ب- إذا قدم استقالته الخطية إلى مجلس الوزراء وتم قبولها. ج- إذا اتخذت اللجنة الطلية العليا في الحكومة قراراً بأنه أصبح عاجزاً عن القيام بعمله.</p>	موافقة	موافقة	موافقة

المادة كما وردت في القانون الاصيل	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
	<p>١ - إذا اشغل عضواً وزاراً أو أية وظيفة رسمية في الحكومة أو المؤسسات العامة والبلدية أو اشغل عضوية في مجلس الامة أو رشح نفسه لها. ٢ - إذا حكم عليه بجناية أو جناية عملة بالشرف.</p>	موافقة	موافقة	

هكذا من المرحوم

موافقة.

السيد المقرر :

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم؟

قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
المادة ٤ الفقرة (ج) اضافة البنود ٤، ٣، ٥ الى آخرها. ٣ . الاستقالة الخطية. ٤ . اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قرارا بأنه اصبح عاجزا عن القيام بعمله. ٥ . اذا افلس او طالب دائنيه بمقتضى قانون التجارة.	المادة (٤) - رفض ما قرره مجلس النواب بشأنها والموافقة على بقاء نصها كما ورد في القانون المؤقت.	الموافقة عليها كما وردت من الاعيان

معالي رئيس المجلس : الاستاذ الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي

الرئيس .

حقيقة النص كما ورد في قرار مجلس النواب افضل مما ورد في القانون المؤقت، لذلك ارجو عدم الموافقة او اقتراح عدم الموافقة على ما ورد بتعديل مجلس الاعيان المؤقت.

معالي رئيس المجلس : فيه شيء محدد في الفقرة (ج)؟

السيد عبد الكريم الدغمي : مجلس النواب اضاف حقيقة معالي الرئيس بعض نقاط، ومجلس الاعيان لا يريد اضافة هذه النقاط، لذلك اقترح ان يبقى النص كما اقر في مجلس النواب وشكراً.

اكثريه كبيرة.
السيد المقرر :

معالي رئيس المجلس : شكراً، من يوافق على تسريب اللجنة المالية؟

قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت
د - وتنتهي خدمات المحافظ في غير هذه الحالات بقرار من مجلس الوزراء ومصادقة مجلس الامة عليه واذا كان المجلس منحلاً او غير منعقد فيعرض القرار عليه في اول جلسة تعقد له. اضافة فقرة جديدة رقم ٥ - الى المادة (٤) هـ - تنتهي خدمات نائب المحافظ او العضو بقرار من مجلس الوزراء.	د - تنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التالية :- ١ - الاستقالة الخطية. ٢ - اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قراراً بأنه اصبح عاجزاً عن القيام بعمله. ٣ - اذا افلس او طالب بعقد تسوية مع دائنيه بمقتضى قانون التجارة.

هكذا من الأهل

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة هـ -	المادة (د) ينفي نص الفقرة (جـ) من المادة ٢٣ ويستأنس منه بالنص التالي :-	المادة (د) ينفي نص الفقرة (جـ) من المادة ٢٣ ويستأنس منه بالنص الأصلي ويستأنس منه بالنص التالي :-	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
٢٣ - ج - البنك المركزي ان يقدم تهيئات اتصالية لوظيفةه ومستخفيه او بجمعياتهم التعاونية لافراض اسكانهم.	البنك المركزي ان يقدم تهيئات اتصالية لوظيفةه ومستخفيه او بجمعياتهم التعاونية لافراض اسكانهم.	ج - للبنك المركزي ان يقدم تهيئات اتصالية لوظيفةه ومستخفيه بجمعياتهم التعاونية لافراض اسكانهم.	المادة (هـ) الفقرة جـ وفقه ما قرره مجلس النواب بشأنها المرفقة حل بقاء نصها كما ورد في القانون الوقت.	موافقة كما وردت من مجلس الاعيان		

مناقشة رئيس المجلس: هل يوافق موافقة السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
المادة ٧ - تعديل المادة (٢٨) من القانون الأصلي باعتباره جاء فيها فقرة (أ) واصفاً الفقرة (ب) التالية :- ب - تصدير السكر كات التأكيكية والخاصة بقرار من مجلس الوزراء وبعد البنك المركزي والارصحات والاكتكال التي يضمها للالك . ويجلس الوزراء بناء على تنسيق المجلس اعتبار اي من هذه السكر كات عملة قانونية.	موافقة كما وردت	المادة ٧ - المعدلة للمادة ٢٨ : قررت اللجنة حذف العبارة التالية من آخرها . وليجلس الوزراء بناء على تنسيق المجلس اعتبار اي هذه السكر كات عملة قانونية.	موافقة كما وردت من مجلس الاعيان

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: انا لا اعترض لدي واحب ان يبلغنا سعادة المقرر بالسبب الموجب الذي ادى الى ان يتراجع مجلس النواب عن هذا الامر فقط يبلغني ليش رفضوا اعتبارها عملة قانونية؟

معالي رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: لقد ارتأى مجلس الاعيان وكانت موافقة اللجنة المالية على ذلك حيث انه لا يجوز فيما لو صدرت اي من مسكوكات واعتبرت عملة ان تطرح في الاسواق كعملة، وخصوصاً التذكارية منها على سبيل المثال لو احذنا اراد ان يضع صورة جده على مسكوكه ذهبية، فهل يحق له في يوم من الايام انه يطرحها في السوق ويتابع على اعتبارها عملة نقدية؟ ولذلك لم يسمح بذلك فارتأى مجلس الاعيان وارتأينا معها كذلك ان يعود هذا الامر الى مجلس الوزراء ليقرر رأياً في ذلك.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: انا سألت هذا السؤال وبهذه ان اخذ هذا الجواب، المسكوكة التذكارية ليست المسكوكية التي اقرها نياية عن جدي او ابى، المسكوكية التذكارية هي ما قرره مجلس الوزراء بانه مسكوكية تذكارية، اذا حط جدي عليها يكون شاعر له الاصل انها مسكوكية يقرها مجلس الوزراء ثم رأى مجلس الوزراء بعد مدة انها قابلة للتداول كعملة، من

الذي يمنع ذلك؟ انا سألت.
يعني ما الضرر من ذلك؟

معالي رئيس المجلس: الاستاذ داود قوجق.

السيد داود قوجق: شكراً معالي الرئيس.

الملاحظ في هذا القانون ان اللجنة المالية وافقت بلا نقاش على جميع المواد التي أتت من مجلس الاعيان، وتفسير المقرر الان حول سؤال معالي الاخ ابو عصام ان قبلنا هذا التفسير يأتي السؤال:

لماذا لم تظن اللجنة المالية في حينها الى ذلك؟
لذا اقترح على اللجنة المالية ان لا تتسرع في الموافقة على القوانين المختلفة اذا كانت غير مقتنعة، او غير دافعة بصورة جيدة لهذه القوانين، لان موافقة مجلس النواب على قرارات اللجان غالباً تكون بمناقشة سريعة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة المالية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة مجموعة القوانين التي وافقت عليها اللجنة المالية كما اعادها مجلس الاعيان ليس هنالك فرق جوهري في اي قاعة من المواد التي تقدم بها الاعيان، ولم تنشأ اللجنة ان تعيد المجلس الى نقاش جديد وخلاف جديد مع الاعيان وتعطل هذه القوانين، اذ لا أثر عملي حقيقي ولا فرق جوهري بيننا وبين الاعيان، هذه واحدة.

الدمستور حول هذه القضية بالذات، فاصدر المجلس العالي ان يحافظ البنك المركزي لا يتمتع بمثل هذه الحصانة لانه موظف وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فخري قموار.

السيد فخري قموار: الان يعني في الوقت الحاضر في عملة اردنية صدرت بمناسبة فانا اود ان استفهم عن مصير هذه العملات على ضوء هذا التعديل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هذه ثقافة مالية جديدة، نقطة نظام كان ابو عصام معترض على النقاش خارج المادة.

السيد عبدالرؤوف الروابده: لقد اقرت المواد وأي عودة للاستفتاءات وهي مباشرة لمعالي رئيس اللجنة المالية، خاصة وان الاخ ابو فيصل يجب ان يحيل الامور مباشرة لاصحابها، فأرى ان يحيلها الى الاخ عبدالله مباشرة ويجب عليها وكذلك الاخ فخري لان احنا مرينا في هذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس: هي من باب الثقافة العامة وان المادة اقرت، وهي من باب الثقافة والاستطلاع، المادة التي تليها السيد المقرر.

السيد المقرر:

اما فيما يخص المسكوكات الخاصة والتذكارية فقد رأت اللجنة ان هذه المسكوكات لها قيمة رمزية وتذكارية تمثل ربما حقبة تاريخية للمملكة او حدثاً تاريخياً مهماً للمملكة او حدثاً تاريخياً مهماً للمملكة فرأت ان تحتفظ بقيمتها الرمزية وان لا تصبح عملة متداولة، قد تدخل الاسواق السوداء ويتلاعب بها فقط، ولا تأخذ شكل العملة النقدية المتداولة المتعارف عليها قانونياً ورسمياً في البنك المركزي وفي دوائرها المصرفية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، المادة معروضة على المجلس الكريم؟
موافقة.
المادة صوت عليها.

السيد عبدالكريم الدغمي: لا مش للمادة التي صوت عليها، بدي افهم شغلة بالقانون فيه حصانة مقرر لمحافظ البنك المركزي، ومش واضح قرار مجلس الاعيان فيها، هل الغيت ام بقيت؟

معالي رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة المالية.

السيد رئيس اللجنة: معالي الرئيس، ايا الاخوة ان مجلس النواب اقر هذه الحصانة لكن الحكومة كتبت الى المجلس العالي لتفسير احكام

هكذا من الأهل

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الاصيل
المادة (٨) النقود (ب) حذف النقود التي يراها مناسبة لوقف طبع قيمة تلك الاوراق والمسكوكات بناء على تنسيب البنك المركزي.	المادة (٨) النقود (ب) حذف النقود التي يراها مناسبة لوقف طبع قيمة تلك الاوراق والمسكوكات بناء على تنسيب البنك المركزي.	المادة (٨) النقود (ب) حذف النقود التي يراها مناسبة لوقف طبع قيمة تلك الاوراق والمسكوكات بناء على تنسيب البنك المركزي.	المادة ٨ - تعديل النقود (ب) من المادة (٣٠) من القانون الاصيل بإضافة النقود التالية الى آخرها (ولمجلس الوزراء تحديد المادة التي يراها مناسبة لوقف طبع قيمة تلك الاوراق والمسكوكات بناء على تنسيب البنك المركزي).	المادة ٣٠ - ب - بعد انقضاء المدة المحددة لاستبدال نقود قيمة اوراق النقد والمسكوكات التي لم تسجل الى حساب الخزينة لدى البنك المركزي واما قدمت اوراق نقد او مسكوكات بعد ذلك يدفع البنك المركزي قيمتها او يقيد على حساب الخزينة.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف.	السيد عبدالرؤوف الروابدة: بنفس النص الوارد في القانون المؤقت لم اجد اي كلمة واحدة مختلفة، لنقرأ الجدول الثاني والرابع لا اجد فرقاً بكلمة واحدة حتى.
معالي رئيس المجلس: معالي الدكتور عبدالله النور.	معالي وزير الصناعة والتجارة: المادة في القانون الاصيل توجب على البنك المركزي دفع قيمة المسكوكات او الاوراق الملغاة هذا القانون الاصيل، الان القاسنون المؤقت خلي مجلس الوزراء ان يقرر في حالات يراها مناسبة ايقاف دفع ثمن المسكوكات او الاوراق الساقطة التي الغيت، يعني اذا عملة من سنة (٤٥) جاء واحد اليوم وقال:
معالي رئيس اللجنة: معالي الرئيس رأت اللجنة المالية صواب رأى الاعيان في ان العملة الاردنية مهما تعادمت لا بد من الحفاظ على قيمة النقد الاردنية، وان لا يصبح ورقاً ساقطاً لا قيمة له، وايضاً المسكوكات اذا قرر مجلس الوزراء ورأت اللجنة وجهة الرأي في عدم تحديد المدة التي كان في مجلس الوزراء في دفع قيمة هذه الاوراق او المسكوكات وشكراً.	يا اخي هي فيه دينار اردني قديم، على البنك المركزي دفع القيمة. الان هنا اللي قاله القانون المؤقت: لمجلس الوزراء تحديد مهلة لا يدفع بعدها شيء. اللجنة المالية في مجلس النواب، ومجلس النواب في القراءة الاولى وافق على هذه الاضافة يعني خلي مش الشيء مفتوح للابد قال: في وقت عمد يقرر مجلس الوزراء عدم الدفع.
معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف.	السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس.
معالي رئيس اللجنة المالية: معالي الرئيس رأت اللجنة المالية صواب رأى الاعيان في ان العملة الاردنية مهما تعادمت لا بد من الحفاظ على قيمة النقد الاردنية، وان لا يصبح ورقاً ساقطاً لا قيمة له، وايضاً المسكوكات اذا قرر مجلس الوزراء ورأت اللجنة وجهة الرأي في عدم تحديد المدة التي كان في مجلس الوزراء في دفع قيمة هذه الاوراق او المسكوكات وشكراً.	معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف.
معالي رئيس اللجنة المالية: معالي الرئيس رأت اللجنة المالية صواب رأى الاعيان في ان العملة الاردنية مهما تعادمت لا بد من الحفاظ على قيمة النقد الاردنية، وان لا يصبح ورقاً ساقطاً لا قيمة له، وايضاً المسكوكات اذا قرر مجلس الوزراء ورأت اللجنة وجهة الرأي في عدم تحديد المدة التي كان في مجلس الوزراء في دفع قيمة هذه الاوراق او المسكوكات وشكراً.	معالي رئيس اللجنة المالية: معالي الرئيس رأت اللجنة المالية صواب رأى الاعيان في ان العملة الاردنية مهما تعادمت لا بد من الحفاظ على قيمة النقد الاردنية، وان لا يصبح ورقاً ساقطاً لا قيمة له، وايضاً المسكوكات اذا قرر مجلس الوزراء ورأت اللجنة وجهة الرأي في عدم تحديد المدة التي كان في مجلس الوزراء في دفع قيمة هذه الاوراق او المسكوكات وشكراً.

هكذا من الاصل

ذلك يدفع البنك المركزي قيمتها أو يقيدتها على حساب الخزينة لدي.
وجوباً.

اذن احنا نحكي لو ان عملة اردنية بعد (خمسین) عاماً ترجع ودفعها، فيه دولة بالعالم تدفع قيمة ورقة ملغاة قبل (خمسین) عام وين فيه دولة بالدنيا تدفع هذه العملات؟
انا احب ان اعرف هذه الامور من الماليين اللي بيعرفوا في هذا الامر، هل هناك دول تلغي عملة من التداول ثم تدفع قيمتها بعد (ثلاثين / اربعين) عاماً؟ واللي فيه مدة زمنية محددة؟ شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

يعني الاصل الاستقرار في المعاملات، بمعنى ان نحدد اجل لاية عملية مالية او قانونية، ولذلك المشرع اقترح فترة التقادم او مرور الزمن لاستقرار المعاملات، ان نبقي الباب مفتوحاً الى

ما لا نهاية لقرون، لنستبدل ورقة نقدية (خمسائة) سنة حقيقة هذا يعمل حالة عدم استقرار في المعاملات وقد لا نجد غطاء نقدي لتبديل اكياس من معاملات كانت ابصر وين والمستقبل وما نعرف شو يبصر فينا.

لذلك سيدي الرئيس الحقيقة ما ذهب اليه مجلس النواب تلو الاصح والاجوب بالاتخاذ، لذلك اري ان نصّر على قرار مجلس النواب لانه هذا يتفق مع روح المشرع والتشريع بأن تستقر المعاملات عند حد معين، لا ان نبقي باب المنازعة مفتوحاً الى ما لا نهاية، وشكراً سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك اقتراح بالاصرار على قرار مجلس النواب، وهناك قرار اللجنة المالية.

من يسرى الاصرار على قرار مجلس النواب؟

موافقة.

السيد المقرر:

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس الاعيان	المادة ١٠ / فقرة هـ - قوت اللجنة حذف كلمة (القروض) الواردة فيها.	موافقة كما وردت	المادة ١١ - يُلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (٣٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:- هـ- للبنك المركزي ان يقدم بالاشتراك مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان الودائع والقروض بعدد اعلى وفق نظام خاص يصدر هذه الناية.	المادة ٣٧ هـ- البنك المركزي ان يقدم بالاشتراك مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان الودائع وفق نظام خاص هذه الناية.

القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٨
قانون تعديل قانون البنك المركزي الاردني

هكذا من الاصيل

على اعتبار ان يكون هناك ضماناً للقروض نفسها، بحيث قد تغري كثيراً من الناس بعملية عدم المحافظة على القرض وبالتالي هناك تأمين ليغطي مثل هذه القروض.

معالي رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة المالية.

السيد رئيس اللجنة : اذا كان البنك المركزي سيكفل الودائع، لكن ليس ملزماً ان يكفل قروض تلك الناس.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: انا اعتقد انه من المناسب حذف (القروض) اذا البنك المركزي سيصدر كفالة للودائع بموجب نظام وليس قانون، الالتزامات المترتبة على كفالة الودائع

معمولة، وبالتالي اذا صدرت في نظام فهذا امر مناسب، ام ان يتقل الالتزام بكفالة القروض، الالتزامات المترتبة على كفالة القروض قد تكون كبيرة، وان تصدر بنظام وليس بقانون ليس مناسباً، وانا ارى توجه مجلس الاعيان مناسب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.

القانون بمجمله معروض على المجلس الكريم مع التعديل الذي اقره؟ موافقة.

(هذا نص القانون رقم (١٩) لسنة (١٩٧٩) قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني كما اقره المجلس الكريم).

المادة كما وردت في القانون الاصيل	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
المادة ٢٠ - لا يجوز ان يشغل وزير عامل او عضو في مجلس الامة او موظف في الحكومة او المؤسسات العامة او في البلديات منصب المحافظ او نائب المحافظ او في البلديات.	المادة (٤) - باقى نص المادة (٢٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: ١ - لا يجوز ان يشغل وزير عامل او عضو في مجلس الامة او موظف في الحكومة او في المؤسسات العامة او في البلديات منصب المحافظ او نائب المحافظ.	موافقة	موافقة	موافقة
٢ - اذا اصبح وزيرا او عضوا في مجلس الامة او موظفا في الحكومة هذا المجلس او موظفا في الحكومة او في البلديات خدمات المحافظ او نائب المحافظ او في البلديات.	ب - كما لا يجوز ان يشغل منصب المصروف في المجلس اي من الاشخاص الرااد ذكرهم في الفقرة السابقة باستثناء موظفي مؤسسات الاراض الخصخصة التي تعين قوانينها على انا مؤسسات عامة.	موافقة	موافقة	موافقة
٣ - اذا قدم استقالتك الخطية الى مجلس الوزراء وتم قبولها.	ج - تتنهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس حكما ومصدر رئيس الوزراء قرارا بذلك في الحالات التالية:	موافقة	موافقة	موافقة
٤ - اذا غلقت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قرارا بأنه اصبح عاجزا عن القيام بعمله.	ج - اذا غلقت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قرارا بأنه اصبح عاجزا عن القيام بعمله.	موافقة	موافقة	موافقة

هكذا من الاصل

المادة كما وردت بالقانون الأصلي	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
١ - اذا اشغل منصباً وزارياً او بية وطنية رسمية في الحكومة او المؤسسات العامة والبلدية او انتقل عسمية في مجلس الامة او رشح نفسه ١٤. ٢ - اذا حكم عليه بجناية او جرمه جنة بالشرف.	١ - اذا اشغل منصباً وزارياً او بية وطنية رسمية في الحكومة او المؤسسات العامة والبلدية او انتقل عسمية في مجلس الامة او رشح نفسه ١٤. ٢ - اذا حكم عليه بجناية او جرمه جنة بالشرف.	المادة ٤ الفقرة (ج) إضافة البند ٣، ٤، ٥ الى آخرها. ٣ . الاستقالة الطيبة. ٤ . اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قراراً بأنه اصبح عاجزاً عن القيام بمهامه. ٥ . اذا اُفلس او طالب تسوية مع دائنيه بمقتضى قانون التجارة.	١ - اذا اشغل منصباً وزارياً او بية وطنية رسمية في الحكومة او المؤسسات العامة والبلدية او انتقل عسمية في مجلس الامة او رشح نفسه ١٤. ٢ - اذا حكم عليه بجناية او جرمه جنة بالشرف.	موافقة كما ورد من مجلس الاعيان

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
١ - اذا اتخذت اللجنة الطبية التالية:- ٢ - اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قراراً بأنه اصبح عاجزاً عن القيام بمهامه. ٣ - اذا اُفلس او طالب تسوية مع دائنيه بمقتضى قانون التجارة.	١ - اذا اتخذت اللجنة الطبية التالية:- ٢ - اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قراراً بأنه اصبح عاجزاً عن القيام بمهامه. ٣ - اذا اُفلس او طالب تسوية مع دائنيه بمقتضى قانون التجارة.	١ - اذا اتخذت اللجنة الطبية التالية:- ٢ - اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قراراً بأنه اصبح عاجزاً عن القيام بمهامه. ٣ - اذا اُفلس او طالب تسوية مع دائنيه بمقتضى قانون التجارة.	١ - اذا اتخذت اللجنة الطبية التالية:- ٢ - اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قراراً بأنه اصبح عاجزاً عن القيام بمهامه. ٣ - اذا اُفلس او طالب تسوية مع دائنيه بمقتضى قانون التجارة.	موافقة كما ورد من مجلس الاعيان

هكذا من الأصل

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
٢٣-ج- البنك المركزي ان يقدم تسهيلات ائتمانية لرواقية ومستغمية لافراض اسكانهم.	المادة ٥- يلقى نص الفقرة (ج) من المادة ٢٣ ويستأنض عنه بالنص التالي :- ج- للبنك المركزي ان يقدم تسهيلات ائتمانية لرواقية ومستغمية او بضمياتهم الصلوية لافراض اسكانهم.	المادة (٥) يلقى نص الفقرة (ج) من المادة (٢٣) من القانون الاصلى ويستأنض عنه بالنص التالي :- ج- للبنك المركزي ان يقدم تسهيلات ائتمانية لرواقية ومستغمية بضمياتهم الصلوية لافراض اسكانهم.	المادة (٥) الفقرة ج رفقن سا قوره مجلس النواب بشأنها الموافقة على بقاء نصها كما ورد في القانون المؤقت.	موافقة كما وردت من مجلس الاعيان

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
المادة ٢٨ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس فئات أوراق النقد والمكروكات واسماها ومسورها واشكالها ومسارها ونصاتها الاخرى وذلك بمقتضى نظام ينشر في الجريدة الرسمية وبأية وسيلة اخرى من وسائل الاعلام التي يقررها البنك المركزي.	المادة ٧ - تعمل المادة (٢٨) من القانون الاصلى باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية إليها :- ب . تعمل المكروكات التذكارية وخاصة بقرار من مجلس الوزراء وعدد البنك المركزي المواصفات والاكتال التي يقدمها لذلك. ويجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اعتبارا من هذه المكروكات عملة قانونية.	موافقة كما وردت	المادة ٧ - المعدلة للمادة ٢٨ : قررت اللجنة حذف العبارة التالية من آخرها. (ويجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس واعتبار اي هذه المكروكات عملة قانونية) .	موافقة كما وردت من مجلس الاعيان

هكذا من الأصل

قرار اللجنة الثانية	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الاصيل
الاصرار على قرار مجلس النواب	المادة (٨) الفقرة (ب) حذف العبارة الفرع اضافتها لهذه الفقرة وهي (ولمجلس الوزراء تحديد المدة التي يراها مناسبة لوقف دفع قيمة تلك الاوراق والمكوكات بناء على تسيب البنك المركزي).	موافقة كما وردت	المادة ٨ - تعديل الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها (ولمجلس الوزراء تحديد المدة التي يراها مناسبة لوقف دفع قيمة تلك الاوراق والمكوكات بناء على تسيب البنك المركزي).	المادة ٣٠ - ب - بعد اقتضاء الهيئة المختصة للاستبدال تعاقب قيمة اوراق النقد والمكوكات التي لم تستبدل الى حساب الحرية لدى البنك المركزي واذا قدمت اوراق نقد أو مسكوكات بعد ذلك يدفع البنك المركزي قيمتها او يقيد بها على حساب الحرية لديه.
كما وردت من مجلس الاعيان	المادة ١٠ / فقرة هـ - قررت اللجنة حذف كلمة (القروض) الواردة فيها.	موافقة كما وردت	المادة ١٠ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة (٣٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: -	المادة ٣٧ - هـ - للبنك المركزي ان يقدم بالاشتراك مع البنوك الرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان الودائع وفق نظام خاص يصدر هذه الغاية.

السيد الامين العام : ٣ - قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٢/١/١٣، والمتضمن قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥، قانون معدل لقانون البنوك. معالي رئيس المجلس: مقرر اللجنة المالية. السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة المالية: بسم الله الرحمن الرحيم اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/١/١٣، برئاسة معالي الدكتور عبدالله العكايلة وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد مطير البستنجي واعضاء اللجنة اصحاب السعادة السادة: زياد ابو محفوظ - احمد الكفاوين - فؤاد الخلفات - د. علي الحوامده - نواف الخوالدة - عطا الشهبان - سلامة الغويري - د. ذيب مرجي. وتغيب عن حضور الاجتماع بمعذرة معالي السيد سمير قعوار ومعالي السيد عبدالكريم الكباريتي والسيد زياد الشويخ. ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥، قانون معدل البنوك المعاد من مجلس الاعيان. وبعد دراسته، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس الاعيان. وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها. امين عام مجلس الامة صالح الزعبي	معالي رئيس المجلس: السيد فارس النابلسي: شكرًا معالي الرئيس. في كل قرارات اللجنة المالية ورد تغيب سعادة السيد زياد الشويخ بدون معذرة ومقرر اللجنة يقول وبمعذرة. السيد المقرر: الحقيقة بمعذرة. معالي رئيس المجلس: معالي الدكتور عبدالله النور. معالي وزير الصناعة والتجارة: كل هذه القرارات جلسة واحدة. السيد المقرر: هو اعتذار ويلغى ذلك شخصياً. معالي رئيس المجلس: انه استثنى من مقرر اللجنة. السيد المقرر: والحقيقة اننا لم اذكر سكرتير اللجنة لان يضع ذلك. السيد فارس النابلسي: المحضر يقول بدون معذرة والسيد المقرر يقول بمعذرة ولذلك جاء سؤالي فيه انه هل المحضر صحيح. والا كلام المقرر صحيح؟ معالي رئيس المجلس: المقرر يقول نسي ان يبلغ ويقول انه بلغه. السيد المقرر: اثنين صحيح. تفضل المقرر. السيد المقرر:
--	---

هكذا من الاصل

اللائحة الثانية	قرار اللجنة المالية	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	اللائحة الثانية (د) قانون معدل قانون البنوك الصادر من مجلس الاعيان	اللائحة الثانية (د) قانون مؤقت رقم (٥) قانون معدل قانون البنوك الصادر من مجلس الاعيان	اللائحة الثانية (د) قانون مؤقت رقم (٥) قانون معدل قانون البنوك الصادر من مجلس الاعيان
موافقة كما وردت من مجلس الاعيان	المادة (٥) الفقرة هـ - اعادته صياغتها على الشكل التالي: د - وعلى البنك المركزي ان يحدد احد الاوضاع النسبية بين حساب رأس المال والودائع وحساب رأس المال والشبهات وبين حساب رأس المال والشبهات كما لا يطلب من البنك المركزي او الشركة المالية زيادة رأس المال عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة.	المادة (٥) الفقرة د - (ب) البنك المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع وحساب رأس المال والشبهات كما لا يطلب من البنك المركزي او الشركة المالية زيادة رأس المال عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة.	المادة (٥) الفقرة د - (ب) البنك المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع وحساب رأس المال والشبهات كما لا يطلب من البنك المركزي او الشركة المالية زيادة رأس المال عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة.	المادة (٥) الفقرة د - (ب) البنك المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع وحساب رأس المال والشبهات كما لا يطلب من البنك المركزي او الشركة المالية زيادة رأس المال عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة.	المادة (٥) الفقرة د - (ب) البنك المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع وحساب رأس المال والشبهات كما لا يطلب من البنك المركزي او الشركة المالية زيادة رأس المال عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة.	المادة (٥) الفقرة د - (ب) البنك المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع وحساب رأس المال والشبهات كما لا يطلب من البنك المركزي او الشركة المالية زيادة رأس المال عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة.

(وعلى) صفة الالتزام.	معالي رئيس المجلس: الدكتور عبدالرؤوف الروابده.
السيد عبدالرؤوف الروابده: حرف (الوار) معطوفة على ايش؟ د (وعلى) هل تبدأ فقرة (بوار) بحرف عطف.	معالي رئيس المجلس: الدكتور عبدالرؤوف الروابده: شكرًا، الدكتور محمد ابو فارس.
يا سيدي هذه فقرة (د) اما ان (الوار) يتكامل في كل الفقرات اولا يرد في احداها.	السيد عبدالرؤوف الروابده: الحقيقة ما لغة صحيح، لانه هنا جملة استثنائية (وعلى) (الوار) معطوفة على (على) وتنتهي وحذف (الوار) ضروري هنا. وشكرًا.
السيد المقرر: لانه عطفًا على (أ/ ب / ج).	معالي رئيس المجلس: مقرر اللجنة.
معالي رئيس المجلس: معالي وزير المالية.	السيد المقرر: يحذف (الوار).
معالي وزير المالية: انما ورد كما اقره مجلس الاعيان والقانون كما درس سابقًا، في الحالة الاولى:	معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على حذف (الوار)؟ موافقة.
كان للبنك المركزي ان يحدد النسب بين رأس المال والموجودات والقروض.	الاستاذ عبدالرؤوف.
الان اصبح هو ملزم ان يحدد، وفي حقيقة الامر ان التعديل المقدم من مجلس الاعيان تعديل جيد يعطي مزيد من الحماية للنظام المصرفي. وكلمة (وعلى) اصبحت انه ملزم ان يقوم بذلك.	السيد عبدالرؤوف الروابده: اي تغيير بالشكل او خطأ في الترقيم لا يعيد النقاش، اصلاً هو راجع لمجلس الاعيان ليراه، ولذلك سيمر ويقر، هذا شكلاً.
	معالي رئيس المجلس: تحذف الواو؟ تحذف الواو.
	المادة التي تليها.
	السيد المقرر:

هكذا من الأصل

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت بالقانون المؤقت
موافقة كما وردت من مجلس الاعيان	الفقرة (ج) - الموافقة عليها كما ورد من مجلس النواب واصحابه الجزاء التالية :- (ان تلي طلب البنك) بعد كلمة (وعليها) الواردة فيها.	اعادة صياغة الفقرة ج من المادة ١ - على النحو التالي :- (يطلب البنك المركزي من الشركات المالية اية معلومات او احصاءات او تقارير حول اوضاعها وارجعه نشاطها ويقوم بتفتيش قيرودها وحساباتها وعليها ان تتقيد بالتعليمات والاوامر التي يصدرها البنك المركزي لتنظيم افعالها بين حين وآخر بتقضى احكام هذا القانون.	المادة ١ الفقرة ج - ج- - للبنك المركزي ان يطلب من الشركات المالية اية معلومات او احصاءات او تقارير حول افعالها وارجعه نشاطها، وان يقوم بتفتيش قيرودها وحساباتها، وعليها ان تتقيد بالتعليمات والاوامر التي يصدرها البنك المركزي لتنظيم افعالها بين حين وآخر بتقضى احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الزعبي. السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس. حقيقة لغايات الصياغة غير دقيقة، تعديل مجلس الاعيان غير دقيق، عندما نقرأ المادة كما قرأها سعادة المقرر فعلاً وضع الخطأ في الصياغة، وعليها ان تلي طلب البنك ان تتقيد بالتعليمات، معلى يعني نقتض اضافة (واو) وان تتقيد. معالي رئيس المجلس: تضاف (الواو) هنا؟ معالي الاستاذ عبد الرؤوف. السيد عبد الرؤوف الروابده: انا سيدي الرئيس لا احب مناكفة اخوانا الاعيان لانني اقدرهم واحترمهم، ولكنني اريد ان اعرف الفرق بين ان تتقيد بالتعليمات والاوامر وان تلي الطلب، ما هو اصدر لهم تعليمات يطلب بها امراً، ايها اقوى ان تلي الطلب وان تتقيد بالتعليمات والاوامر، هذه اضافة لا معنى لها، لان الاصل: وعليها ان تتقيد بالتعليمات وبالتعليمات والاوامر تلك الطلبات. السيد المقرر: صوتنا ابو عصام. السيد عبد الرؤوف الروابده: ما صوتنا سيدي. السيد المقرر: صوتنا وانتبهنا. السيد عبد الرؤوف الروابده: صوتوا، اعطاني حق الحكمي الرئيس. معالي رئيس المجلس: احنا بتحكمي على الثانية.	السيد عبد الرؤوف الروابده: يا سيدي ما هو جوازك على ما ربيتني وابنتك على ما عودتني، اذ بنظن تضيف جمل ونضيف جمل، نريد ان نفهم هذا الموضوع. الموضوع الوارد من مجلس النواب اقوى، عليها ان تتقيد بالتعليمات والاوامر (الطلب امر). معالي رئيس المجلس: ممكن افهم على ايش تتحدث ابو عصام؟ السيد عبد الرؤوف الروابده: انا بتكلم على نفس هذه المادة (سنة) الي اعطيتني حق الكلام فيها. معالي رئيس المجلس: احنا الان نسال سؤال، استاذ عبد الرؤوف عن ايش بتحكمي انت؟ اية مادة؟ السيد عبد الرؤوف الروابده: على نفس المادة (سنة) التي عدلها مجلس الاعيان، انا ضد التعديل لانه لنو قانوني، لان النص قبل اضافتهم تقول: وعليها ان تتقيد بالتعليمات والاوامر. الطلب جزء من التعليمات وجزء من الاوامر؟ لماذا وعليها ان تلي الطلب وان تتقيد بالتعليمات والاوامر؟ معالي رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة. السيد رئيس اللجنة: انا اتفق مع الزميل السيد عبد الرؤوف الروابده في هذه، لان هنالك تزييد لا لزوم له، ولكن لكون هذا التزييد لا يضيف جوهرأ او فرقاً جوهرياً في التعديل، فأجبنا ايضاً ان لا نخوض معركة مع الاعيان في
--	---

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس : انا على كل حال
من جانب اداري، المعركة مش واردة، الاصل
هو صحة القانون ويتجنب اية رأي نقنع به،
استاذ فخري نقطة نظام.

السيد فخري قموار : الحقيقة كنت بدّي اذكر بالمادة (٥٨) من النظام الداخلي وخصص يعني بالحديث عن طريق الرئاسة أيضاً بالزميل الأستاذ عبدالرؤف الروابدة انه : لا يجوز لاحد الاعضاء ان يتكلم اكثر من (ثلاث) مرات في مسألة واحدة مع مراعاة حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٥٣) تحدث عدة مرات في نقطة واحدة . معالي رئيس المجلس : لا هذا معلوماتك بالحساب ضعيفة ، لم يحصل انه تحدث (ثلاث) مرات في مادة واحدة ، هذه نقطة نظام مش واردة الاستاذ عبدالحيظ علاوي .

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي
الرئيس.

الاخ ابو عصام باللجنة القانونية بس
يتكلم رأساً يقترح اغلاق ووقف النقاش
والتصويت، وهنا يتحدث الله يحجزه خير كثيراً،
انا اقول انه عبارة الاعيان ادق وهناك امران اذا
سمحت لي .

معالي رئيس المجلس: رجاء لا اعتراض
على اي واحد يأخذ الدور بالكلام، هذا ليس
من شأن احد ان يتدخل في اعطاء اي انسان
دوره.

السيد عبد الحفيظ علاوي: برضه لازم
كل واحد يأخذ حقه، انا اقول ما فيه تزييد في
الكلام وعبرة الاعيان دقيقة وهناك امران:

هناك تعليمات بصنورها البنك المركزي للبنوك. وهناك قد يطلب ايضاً من البنوك ان تفعل شيئاً فالتعليمات مكتوبة وموزعة على البنوك، هذه البنوك تتقيد فيها، لكن قد يطلب امراً طارئاً من البنك معلومات معينة، وبالتالي يطلب من البنك ان ينفذها ولو لم تكن من التعليمات التي صدرت للبنوك.

ولذلك عبارة الاعيان دقيقة جداً وادق من
عبارة النواب وشكراً.

السيد المقرر: هذا صحيح.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
حسنى الشيباب.

المذكتور حسني الشيباب: انا اري ان تعديل مجلس الاعيان دقيق ودقيق جداً، وارجو قفل باب النقاش بهذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس : فيه طلب اقبال
باب النقاش وتثنيه ، وصاحب اقتراح التعديل ،
هل تطرح التعديل للتصويت ؟ او الاصرار على
القانون .

السيد عبدالرؤف الروابده: انا سألت
سيدني الرئيس وما دام اخواني النواب عارفين انه
الامور واضحه فيه وكان:

معالي رئيس المجلس: شكراً، موافقة
على تنسيب اللجنة المالية؟
موافقة.

هل نضيف (الواو)؟

واقعة.

القانون بمجمله؟

موافقة.

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية
<p>المادة ٥ الفقرة (د) -</p> <p>د - يجوز للبيت المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع.</p>	<p>المادة ٥ الفقرة (د) -</p> <p>د - للبيت المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع.</p>	<p>المادة ٥ الفقرة (د) -</p> <p>د - يجوز للبيت المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع وحساب رأس المال والتسهيلات وبين حساب رأس المال وحساب الموجودات. كما له ان يطلب من البيت المرخص او الشركة المالية زيادة رأس المال عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة.</p>	<p>المادة ٥ الفقرة -</p> <p>د - يجوز للبيت المركزي ان يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع وحساب رأس المال والتسهيلات وبين حساب رأس المال وحساب الموجودات. كما له ان يطلب من البيت المرخص او الشركة المالية زيادة رأس المال عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة.</p>	<p>موافقة المجلس الايمان</p>

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥
قانون ممدد لقانون البيوت المهاد من مجلس الاعيان

(وهذا هو نص القانون رقم (٥) لسنة ١٩٥٧م، الذي جعل لقائمة البنوك كما أقره

کتابخانه

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت
موافقة كما وردت من مجلس الاعيان اضافة حرف (الواو) وان تنقيد	الفقرة (ج) - الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب واضافة العبارة التالية:- (ان تلي طلب البنك) بعد كلمة (وعليها) الواردة فيها.	اعادة صياغة الفقرة ج من المادة ٦ - على النحو التالي:- (يطلب البنك المركزي من الشركات المالية اية معلومات او ايصاءات او تقارير حول افعالها وازجته نشاطها ويقوم بتفتيش قيدوها وحساباتها وعليها ان تتقيد بالتعليمات والاوامر التي يصدرها البنك المركزي لتنظيم افعالها بين حين وآخر بتقضى احكام هذا القانون.	المادة ٦ الفقرة ج - ج- للبنك المركزي ان يطلب من الشركات المالية اية معلومات او ايصاءات او تقارير حول افعالها وازجته نشاطها، وان يقوم بتفتيش قيدوها وحساباتها، وعليها ان تتقيد بالتعليمات والاوامر التي يصدرها البنك المركزي لتنظيم افعالها بين حين وآخر بتقضى احكام هذا القانون.

السيد الامين العام:
٤ - قرار رقم (٦) تاريخ ١٩٩٢/١/١٣،
والمتضمن قانون مؤقت رقم (٤) لسنة
١٩٨٩، قانون معدل لقانون ضريبة
الدخل والمعاد من مجلس الاعيان.
معالي رئيس المجلس: مقرر اللجنة
المالية.
السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة
المالية:
بسم الله الرحمن الرحيم
اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب
بنصائها القانوني تاريخ ١٩٩٢/١/١٣، برئاسة
معالي الدكتور عبدالله العكايلة وبحضور مقرر
اللجنة سعادة السيد مطير البستنجي واعضاء
اللجنة اصحاب السعادة السادة:
زياد ابو محفوظ، احمد الكفارين، فؤاد
الحلفات، د. علي الحوامدة، نواف الخوالدة،
عطا الشهوان، سلامة الغوييري، د. ذيب
مرجي.
وتغيب عن حضور الاجتماع بمعلنة
معالي السيد سمير قعوار ومعالي السيد
عبدالكريم الكباريتي، وسعادة السيد زياد
الشويخ.
ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم
(٤) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون ضريبة
الدخل والمعاد من مجلس الاعيان.
وبعد دراسته، قررت اللجنة الموافقة عليه
كما ورد من مجلس الاعيان.
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها.
امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
واللجنة المالية،

هكذا من الأهل

قرار اللجنة المالية لمجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
موافقة كما وردت من مجلس الاعيان	صياغة البند (١٥) المقاض للفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصل بالمثل التالي: البند - ١٥ - المدخول والارباح - المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، اما دخوله وارباحه الاخرى التي لم ينص على اضعائها في هذا القانون فتخضع للضريبة بعد تنزيل للضريبة بعد تنزيل الخسارة التي قد تتحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان او اي قانون آخر.	اصافة البند التالي الى نهاية الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصل وتزييمه بالرقم (١٥) كما يلي: البند - ١٥ - والفوائد والمعمولات المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، اما دخوله وارباحه الاخرى التي لم ينص على اضعائها في هذا القانون فتخضع للضريبة بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان او اي قانون آخر.

الدكتور محمد الحاج: قضية تخضع للضريبة بعد تنزيل الخسارة التي قد تتحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية.

اولاً انا اعتقد انه بنك الاسكان ما سبق انه خسر في اي مشروع اسكاني، ولا يمكن ان يخسر.

والقضية الثانية من يضبط هذه؟ يعني من سيضبط انه خسر في هذه ولم يخسر؟

فانا اعتقد هذه الاضافة قضية تنزيل الخسارة هذه امتياز خاص لبنك الاسكان دون غيره من البنوك ولا داعي لها، وبالتالي كلها تخضع للضريبة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: انا عندي سؤال بس، شوهيه المشاريع السكنية؟ نحدد شوهيه المشاريع السكنية اذا بيحددوا لنا مقرر اللجنة او رئيس اللجنة شوهيه المشاريع السكنية التي بداه تنعفي.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

الدكتور عبدالله العكايلة رئيس اللجنة المالية: شكراً معالي الرئيس.

المشاريع السكنية هي: تطوير الحضري وما يمنحه لمؤسسة الاسكان، هو يعتقد انه من خلال اقراضه لمؤسسة الاسكان بفائدة مقدارها (٥٠٪) والمشاريع التطوير الحضري هو يخسر يقول، يخسر فرق الفائدة الجاري في السوق.

* التي يقدمها للمشاريع السكنية: طبعاً هنا اعفاء المقصود فيها.

** المدخول والارباح: اعفاء المدخول والارباح.

معالي رئيس المجلس: استاذ الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة ان بنك الاسكان بنك مدلل وبنك مميز، فمعد انشئ حتى صدور هذا القانون المؤقت سنة (٨٩) وهو معفى من كل شيء، نظري بالدخل ولا هم يجزون، وجاء بالقانون المؤقت سنة (٨٩) مع رفضي لمبدأ الفائلة (جملة وتفصيلاً) النواب لم يعطوه المزيد من الدلال، اخواننا الاعيان زادوا ايضاً في دلاله.

المدخول والارباح اوسع بكثير من الفوائد والمعمولات وفوق هذا وايضاً اعطوه اعفاء اخر بعد تنزيل الخسارة التي قد تتحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية. ولذلك له في كل قرية وفي كل زاوية بنك حتى في الباحة قبل (يومين) فتحوه في اربل لكن سموا للباحة، فيجب ان نأخذ بمستوى العدالة بين البنك المعادي وبين بنك الاسكان، على الاقل ان القانون لا يسمح لنا الان الا بعد قرار مجلس النواب السابق او قرار مجلس الاعيان نوافق على قرار مجلس الاعيان حتى لا نزيد في الامتيازات على حساب البنوك الاخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الحاج.

هكذا من المأهول

من هذا الباب وفي حوار في اعتقادي بين بنك الاسكان وبين السادة الاعيان ربما تولدت لدى الاعيان هذه الفئحة انه قد يجسر بفرق سعر الفائدة الجاري في السوق، وبالتالي رأى الاعيان في هذا المجال ان تحمل هذه الفروق الى الارباح المتأتمية من عمليات البنك الاخرى حتى لا يتضرر البنك من عملية نزوله عن سعر الفائدة الدارج في السوق، ورأت اللجنة بعد التداول وبعد الحوار مع بنك الاسكان ومع المالية أيضاً، ان هذا الامر هو مقبول بصورة عامة لدى الطرفين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: اقترح ان نحدد المشاريع السكنية كما تفضل بها معالي رئيس اللجنة المالية، اي المشاريع السكنية المقدمة لمؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ العكور.

السيد عبدالرحيم العكور: على اساس التحديد على اساس فيه اشخاص بوخذوا قرض سكن لحالة، فلما اخذ القرض يجب ان لا يستفيد كما يستفيد في حالة اسكان جماعي.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مجي نقطة نظام.

السيد حسين مجلي: شكراً معالي الرئيس.

ارجو ان ابدي ان مجلس النواب بما اقره

سابقاً، قد استنفذ ولايته على القانون وعلى هذه المادة، فهو الان اما ان يوافق مجلس الاعيان ولا يملك ان يضيف شيء جديد باعتبار هذه المادة نوقشت، اقرناها بصيغة معينة، لا نملك ان نضيف او ننقص منها، كل ما نملكه اما ان نتفق او نختلف مع مجلس الاعيان للاصرار على قرارنا السابق.

اما ما اضافته مجلس الاعيان فاني ارى انه لم يضاف شيئاً اطلاقاً، لان الضريبة اصلاً، الدخل الخاضع للضريبة طبيعي ان يأتي بعد الخسارة قانوناً وفق قانون ضريبة الدخل، لا يوجد اطلاقاً ضريبة الخسارة، طبيعي بعد الخسارة، فهو الواقع قد يكون فهم مجلس الاعيان فيها خاطئاً واعتقد انه خدم بنك الاسكان، علماً بأنه لم يضيف شيء جديد يخدم به بنك الاسكان وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد السلام.

السيد عبدالسلام فرجيات: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ما اريد توضيحه هنا: ان اية تشريع دائماً يكون له حكمة وله هدف المشرع هنا عندما اعطى اعفاء لبنك الاسكان عن القروض والتسهيلات المتعلقة بالمشاريع السكنية اراد من هذا الاعفاء من الضرائب من هذا الموضوع ان يعدل اية خسارة قد تلحق به نتيجة لهذه المشاريع او هذه القروض والتسهيلات المتعلقة بالمشاريع.

نحن هنا بهذه الاضافة بالعكس هناك

لكي تقوم بمشاريعها، ولولا قروضه لما استطاعت ان تقيم مشروعاً واحداً، لان كلفة الاقتراض من البنوك (ثلاثة) اضعاف ما يدفعون له.

ثم الموضوع الثاني: هي القروض الفردية وهي هدف من اهداف الدولة في هذا الوطن، ان يجد كل انسان سقفاً يقي اطفاله حر الصيف ويرد الشتاء هذا حق من حقوق كل مواطن، واعطاء القروض يجب ان يدعم وان يساعد الي بيقن على بيت، خاصة وان حجم هذه القروض حجم كل قرض منها حجم صغير يستفيد منه بشكل رئيسي اصحاب الدخل المحدود او المتوسطة.

والنوع الثالث هي قروض يقدمها لمؤسسات خاصة في قطاع الاسكان، فاذا ما علمنا ان القطاع الخاص بيني (٩٢٪) من مساكن الاردن والدولة لا تبني سوى (٨٪) فقط، وجدنا ان علينا ان نشجعه في استمرار الاقتراض لمؤسسات الاسكان الخاصة.

الان هذا البنك نشاطه التجاري هو الذي فتح عليه الابواب المغلقة للطعن، هو يستعمل هذا النشاط التجاري لتوفير دخل يستطيع من خلاله ان ينقص فائدة القروض، لو حرم من ذلك وهو امر حقيقي ونستطيع سنبسط لكي يقبض بسعر السوق او بسعر البنك الدولي او اي بنك مقرض، لانه لا يعمل بمال الدولة، وبالتالي الحكومة تقرر الفائدة التي تتقاضاها، هو يقترض اموال من جهات محددة ويقيدها اقراضها باقل من سعر الذي يدفعه، تنطى هذه الفروق من ارباحه التي تأتي من

فرق كبير، الحقيقة اضافة مجلس الاعيان، وهو انه رغم الاعفاء الذي يتمتع به فيما يتعلق بالتسهيلات والقروض المتعلقة بالمشاريع السكنية. ايضاً اعطاه حق تنزيل الخسارة المتعلقة بتلك القروض حتى من ماذا؟

من الامور الاخرى التي هي خاضعة للضريبة، يعني هنا ادخل الخسائر المتعلقة بالمشاريع السكنية، هذه الخسارة التي تتحقق تنزل من الموارد الاخرى لبنك الاسكان، لان تلك اصلاً معفاة وليس عليها اية تحقيقات ضريبية المتعلقة بالمشاريع هنا واضح انه ادخال فيه مغزى وفيه امر مختلف تماماً عما ورد في مشروع النواب.

ولذلك اقترح الاصرار على موقف مجلس النواب سابقاً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا اعتقد ان بنك الاسكان احد مؤسساتنا الناجحة والناجحة جداً، والناجحة ستلقى الصدمات والحجارة بسهولة وان هذا البنك بجهده استطاع ان يقرض الكثيرين، الكثيرين في هذا البلد لاقامة مساكنه ويوتهم، ولولا ذلك لما استطاعوا القيام به، وليس الربحية التي يحصل عليها عائلة لربحية اي بنك في هذا البلد، وجهده في الابداع كبير هذا من حيث المبدأ. اما ثانية الامور فهو يعطي انواع ثلاثة من القروض: يعطي قروضاً لمؤسسات الدولة الاسكانية، المؤسسات التي هم: التطوير الحضري ومؤسسة الاسكان،

هكذا من المجهول

الجانب التجاري.

ولذلك انا قناعتى مجلس الاعيان كان منطقياً، لانه قروضه الاسكانية خاسرة، خاسرة ككل، خاسرة اما لنزول سعر فائدتها، اول عدم القدرة على استرداد بعض القروض لظروف كثيرة تتعلق بالمقترض.

على اللي ساواه مجلس الاعيان وانا في بقيتي اؤيده بذلك انه قال:

هذه الخسائر التي تترتب على بنك الاسكان من القروض الاسكانية ساخصمها من دخله الخاضع للضريبة الذي حصل عليه من الجانب التجاري، لان الجانب التجاري خاضع للضريبة مثل اي بنك اخر صار هذا القانون المؤقت اذا ما اعفيت هذه القروض السكنية الخسائر فيها، سيضطر ليكي لا يقرضها لانه في شيء يجبره على ان يقرضها ولا يشتغل تجارياً، ومن هذا المنطلق يا اخوان انا اعتقد ان تعديل مجلس الاعيان تعديل منطقي في خدمة ذوي الدخل المتدني والمحدود حتى تستمر هذه القروض وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس هذا البند، هذا بند من فقرة، من مادة بند اضافي، هو مادة اعفاء، هنا نتحدث عن اعفاءات اذا بدي اعطي الخلفية الزمنية لهذا الموضوع، بنك الاسكان في عنده ودائع تصل الى نحو (٣٠٠) مليون دينار، مقدار القروض اللي اقرضها لاغراض الاسكان (٥٠) مليون

دينار، بقيه (٢٥٠) مليون يعطيها تسهيلات واقرض لشؤون اخرى اسكانية مجلس النواب لما ادخل هذا البند هو ادخال جديد، لم يكن في الوقت المؤقت ولا في القانون الاصيل، اخضع دخل بنك الاسكان من الدخول والارباح والفوائد والعمولات المتأتية من استثمار (٢٥٠) مليون اخضعها الى ضريبة الدخل وابقى (٥٠) مليون معفاة، كما كانت في قانون الامتياز، مجلس الاعيان كل الذي فعله انه اقر هذا بالضبط كما جاء من مجلس النواب بدون اي تغيير، اللهم اضاف قائمة فاذا كان استثمارات بنك الاسكان في قضايا ومشاريع الاسكان وما في ذلك المشاريع الفردية ان تأت عليها الخسارة، فلا بد هذه الخسارة من ان تنزل من الدخل الاخر الخاضع لضريبة الدخل، والا بالنتيجة نشاط الاسكاني يبخسر ونشاط التجاري يربح، وهذا تعديل وجيه لحماية الجزء المخصص للاسكان الذي من اجله انشئ البنك، بنك الاسكان.

وانا كمعضو في اللجنة المالية في ذلك الوقت والان كمدير لضريبة الدخل اعتقد انه هذا تعديل يعني وجيه، وفي عمله ولو خطر في بالنا في اللجنة المالية في ذلك الوقت لاضفناه، وانا ادعو الى قبول رأي اللجنة المالية في القراءة الثانية وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيند سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة توضيح معالي ابو زهير اضاف

وزير المالية.

معالي وزير المالية: ان هناك فقرة في قانون ضريبة الدخل تقول: اذا كان هناك دخول اعفيت بالذات من ضريبة الدخل فالحسارة المتحققة من نفس النشاطات لا تتمتع بالتزويل.

فبالتالي اذا تمسكنا بقانون ضريبة الدخل كما ورد وقبل النص كما ورد من مجلس النواب، فان الخسائر الناتجة عن عمليات الاسكان لا تنزل من الضريبة، وبالتالي تعتبر معاملة مستقلة انا اري ان التعديل كما ورد من مجلس الاعيان هو تعديل متوازن وليس هناك ما يمنع من اقراره.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فيه رأيين واضحين، فيه رأى يقول بالاصرار على قرار مجلس النواب.

من يوافق على الاصرار على قرار مجلس النواب؟

١٥ من ٥١.

من يرى الموافقة على تسبب اللجنة

المالية؟

اغلبية كبيرة.

الموافقة على القانون بفروعه كلها؟

موافقة.

وشكراً للأخ مقرر اللجنة المالية.

(هذا هو القانون رقم (٤) قانون معدل

لقانون ضريبة الدخل كما اقره المجلس).

اضافة جديدة لهذه المادة لكنني اتساءل:

الضريبة كما يعرف الجميع تستوفى على الارباح عادة والارباح هنا جزء منها معنى من الضريبة اللي هي:

الفوائد، العمولات، القروض العادية.

بيظل في عندنا ارباح اخرى عليها ضريبة:

بيظل في عندنا ارباح اخرى عليها ضريبة: الخسائر والتفقات تنزل اساساً من الارباح اذن حكماً لا يستوفى عنها ضريبة.

اذن نص قرار مجلس النواب صحيح ونص محكم حقيقة يعني ودقيق جداً.

انا لا اري في ما جاء بقرار مجلس الاعيان

اضافة لما ورد بقرار مجلس النواب.

لذلك معالي الرئيس اقترح ان نصر على

قرار مجلس النواب وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي

الدكتور عبدالله تفضل.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي

الي تفضل فيه معالي سليم الزعبي صحيح،

لولا انه القرم بالقرم هذا هو المبدأ، فاذا انت

اعفيت الدخل المتأتي للاسكان من ضريبة

الدخل فلا تنزل خسارته من هذا الباب من

انشطته الاخرى، وبالتالي فيه اخلال اذا رجعنا

الى موقفنا سيكون فيه اخلال، واتمسك برأيي

وانصح بقبول المشروع كما اقره مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي

هذا من الاصل

قرار اللجنة المالية لمجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار لمجلس النواب
موافقة كما وردت من مجلس الاعيان	صياغة البند (١٥) المقصود بالقوة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصل بالشكل التالي: - البند - ١٥ - الدخول والارباح - المحقة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، ايا دخول وارباحه الاخرى التي لم ينص على اصفائها في هذا القانون تخفيض للقيمة بعد تنزيل اقسامها التي قد تحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان او اي قانون آخر.	اصنافه البند التالي الى غاية الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصل وتزيمه بالرقم (١٥) كما يلي: - ١٥ - القروض والتسهيلات المحقة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، ايا دخول وارباحه الاخرى التي لم ينص على اصفائها في هذا القانون تخفيض للقيمة بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان او اي قانون آخر.

القانون المؤقت رقم (٥) قانون معدل لقانون
ضريبة الدخل

السيد الامين العام:
ب - قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٩١.
معالي رئيس المجلس: رئيس اللجنة القانونية.
السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية: شكراً سيدي الرئيس.
ارجو ان ابدي للمجلس الموقر ان هذا التعديل رغم انه مادة واحدة، لكنه تعديل هام ويتأثر به عدد كبير من الموظفين، ويعد دراسة هذا التعديل من قبل اللجنة القانونية ارجو ان اضع تحت نظر المجلس الكريم انا وجدنا قرار رقم (١٧) سنة (٨٨) الصادر عن الديوان الخاص لتفسير القوانين لم يكن موضع نظر لدي اللجنة القانونية.
الواقع ان التفسير يقول:
خلافاً للفهم الذي قررنا على ضوءه على قرارنا التعديل اخضع (ثلاثي) مدة الموظف العامل للمؤسسات العامة الى التقاعد، وطبعاً بحكم الفقرة (ك) للمادة (الخامسة) من قانون التقاعد، مفروض ان يقتطع عن هذين (الثلاثين) عائدات التقاعد.
الواقع المفروض خلال كل المدة التي كان يقتطع منه لغايات الضمان الاجتماعي: المفروض ان هذه عائدات الضمان ان يأخذها الموظف ويستردها، وجدنا بقرار تفسير بعد قرار اللجنة يقول:
ان ما أقتطع لصالح صندوق الضمان، هذا من حق الخزينة، فأصبح اذن الموظف حقيقة (ثلاثين) المدة بدءاً من كل ما دفعه لصندوق الضمان الى الخزينة بنفس الوقت يندفع عن (ثلاثين) المدة عائدات تقاعدية، ولا نرى ذلك عدلاً.
لذلك التمس من المجلس الموقر ارجاء النظر في قرار اللجنة القانونية واعادته الى اللجنة القانونية لدراسته على ضوء قرار التفسير الذي لم يكن موضع نظرنا وشكراً.
اصوات: نثني على هذا.
معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، واعتقد ان هذا الموضوع موضوع هام جداً، على كل حال اذا وافق المجلس الكريم على ارجاء هذا الموضوع واعادته للجنة القانونية.
هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.
(بناءً على طلب رئيس اللجنة القانونية باعادة مشروع القانون للجنة القانونية لدراسته من جديد وافق المجلس على ذلك).
السيد الامين العام:
ج - قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/١/١٢، والمتضمن النظر في بعض الشكاوى.
معالي رئيس المجلس: مقرر اللجنة الادارية.
السيد نادر الظهيرات مقرر اللجنة الادارية:
بسم الله الرحمن الرحيم
اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب

هكذا من الأهل

بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢، برئاسة سعادة السيد داود فوجج رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة السيد نادر الظهيريات وحضور اصحاب السعادة الاعضاء: كامل العمري، عبدالرحيم العكور، وتغيب بمحذرة كل من اصحاب السعادة الاعضاء: الشيخ فيصل الجازي، وعبدالله الزريقات.

ونظرت اللجنة بالشكاوى المحالة عليها من رئاسة المجلس وقررت ما يلي:

١ - الشكوى رقم (١٦) تاريخ ١٩٩١/١٢/١١، المقدمة من المواطن جريس يعقوب خير بشأن موضوع عدم خضوع خدماته للتقاعد المدني، حيث سبق له وان خدم في القوات المسلحة الاردنية لمدة (٢٣) عاما وعمل بالوظيفة المدنية مدة (١٥) عاما في مؤسسة النقل العام ولم تحسب هذه المدة اليه في التقاعد، طبعاً يطلب ضم خدمته في مؤسسة النقل العام لخدمة التقاعد ونقل بعدها الى نظام الخدمة المدنية وصنف بالدرجة الثانية.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير المالية).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

موافقة.

السيد المقرر:

٢ - الشكوى رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩١/١٢/١١، المقدمة من المواطنة

(خديجة عاهد مناع) بشأن ولدها المحكوم عليه بالسجن لمدة (٨) سنوات، وتطلب المساعدة باعفائه من بقية المحكومية. (تري اللجنة حفظ الشكوى) لتعلق الموضوع بالقضاء.

معالي رئيس المجلس: السيد الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة كنت طالبت ممكن في الدورة السابقة، مثل كل اللجان اللجنة الادارية مهمة جداً وتلقى شكاوى المواطنين المحالة اليها من رئيس المجلس، كنت طلبت تقدم لنا اللجنة الادارية في المحضر صورة عن الشكوى المقدمة اليها من المواطن، حتى يطلع المجلس وعندئذ يصوت العضو بقناعة بحفظ الشكوى او بجواز النظر فيها واحالتها الى الحكومة.

لذلك التمس ان تراعى هذه المسألة في قرارات اللجنة الادارية القادمة من جهة، ومن جهة اخرى لو كانت موجودة لاستغنت عن السؤال الذي اريد ان اسأله سعادة المقرر بما هي الشكوى؟ وما هو الجرم؟ لعل هناك ظروف تستوجب احالة هذه الشكوى الى وزير العدل وأخذ رايه فيها ومن ثم احالتها للحكومة لمساعدته.

نرجوان يشرح لنا ذلك على اننا لا نتنازل عن طلبنا بأن ترفق الشكاوى كما هي حالة اللجان الاخرى التي ترفق كافة مشاريع القوانين وترفق كافة الاوراق التي تطلع عليها وتدرسها في بيوتنا قبل ان تأتي الى هذه الجلسة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: معالي الرئيس.

حضرات الزملاء الكرام.

المستدعية المذكورة تقدمت باستدعاء الى رئاسة المجلس وحولت الشكوى الى اللجنة الادارية، وفي هذه الشكوى تعترف هذه الشكينة بأن ابنها حكم عليه مدة (٨) سنوات بتهمة المخدرات، ولم نشأ ان نذكر مثل هذه حفاظاً على الكرامة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد داود قسججق رئيس اللجنة الادارية: بالنسبة للاقتراح من معالي ابو فيصل، حقيقة تنفيذ هذا الاقتراح لا يتوقف على اللجنة الادارية، وإنما على الامانة العامة للمجلس، ولكن حقيقة تنفيذاً للاقتراح سيكلف المجلس الشيء الكثير من الاوراق، لانه احياناً الشكوى من (٣٠) صفحة ونستخلص من (٣٠) صفحة الملخص بأسطر، لذلك ارى من العيب تصوير هذه الشكاوى المختلفة وتوزيعهم على جميع اعضاء المجلس، وإنما يمكن الاكتفاء بوجود هذه الشكاوى في اللجنة الادارية لتوفير الوقت والمال وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤف الروابده.

السيد عبدالرؤف الروابده: احب ان اتساءل عن كلمة (شكوى)، الشكوى: هي تظلم من قرار خاطيء.

اما ان كانت رجاء، فهل الرجاء مسؤولة عنه اللجنة الادارية وان تبحث في رجاء اي مواطن يمثل هذه المواضيع؟ هل تشككي هذه المرأة الفاضلة من ان ابنها حكم زوراً وبهتاناً؟ ام تريد ان ترجو التخفيف عنه؟ هل التخفيف والرجاءات وظيفة اللجنة الادارية ام لا؟ هذا ما احببت ان اعرفه من الرئاسة الجليلة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: الحقيقة معالي الرئيس اذا كانت الشكاوى طويلة، وحتى نجتمع بين الامرين يلخص موضوع الشكوى وموضوع الطلب بثلاثة أسطر او غير ذلك، او اقل او اكثر، ويكون لدى المقرر ايضاً الشكاوى بوثائقها فان استزاد احدنا في المعلومات، استطاع المقرر ان يجيب، وهذا ما اريد ان اقرله هنا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد ابو عليم.

الدكتور محمد ابو عليم: معالي الرئيس ارى ان هذه الشكوى خطأ تنظر فيها اللجنة الادارية، فان الشكوى بت فيها القضاء، وهناك محكمة استئناف وتبني فارجو مرة اخرى ان لا نقبل مثل هذه الشكاوى للمجلس، خاصة التي تتعلق بالقضاء الا اذا كان هناك مظلمة وهذا شيء ثاني. وشكراً.

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس: استاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: يا سيدي رأيت اللجنة حفظ الشكوى لانها تتعلق بالقضاء ولم تظلم بها، رأيت اللجنة حفظ الشكوى.

معالي رئيس المجلس: سبق في العام الماضي ان تم بحث هذا الموضوع بالذات، فطلب المجلس الكريم من اللجنة عدم تصوير كل الاوراق وانما يجب تلخيص بوضوح الصورة، هذا ما طلبه المجلس الكريم في العام الماضي، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: فيه نقطتين: النقطة الاولى:

حول الشكوى ومعنى الشكوى: الواقع الفصل (١١٥) من المادة (١١٢)، المادة لا تميز بين الشكوى والعريضة، وبالتالي الشكاوي والعرائض ترفع، سواء الشكوى او عريضة للجنة الادارية كما هو النص في (١١٢) الى (١١٥).

اما فيما يتعلق بتلخيص الشكاوي، حقيقة السكرتيرية الموجودة الان لدى اللجنة الادارية، الشباب من موظفين لأول مرة يمارسوا العمل، لذلك اتفقنا معهم في اجتماعنا الاخير ان يعطوا تلخيصاً واضحاً حول هذا الموضوع للمرات القادمة وفي نفس الوقت، تزويد مقرر اللجنة بأصل الشكوى، بحيث يستطيع ان يعطي المزيد من المعلومات لمن يريد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٣ - الشكوى رقم (٤٢) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩١، المقدمة من المواطن تيسير فريخ حجازين بشأن استخدامه في شركة الكهرباء الاردنية.

هذا المواطن كان يعمل في شركة الكهرباء الاردنية، ثم استقال وذهب الى السعودية، ثم عاد مرة اخرى ليطالب العمل في هذه الشركة. (طبعاً ترى اللجنة حفظ الشكوى).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على ذلك؟

السيد المقرر:

٤ - الشكوى رقم (٤٤) تاريخ ١٩/١٢/١٩٩١، المقدمة من موظفي مؤسسة المواصلات القدامى بشأن تعديل وضعهم الوظيفي اسوة بزملائهم حديثي التعيين الذين اعطوا حوافز اكثر منهم درجة في نظام الخدمة المدنية الجديد.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى الحكومة).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

السيد المقرر:

٥ - الشكوى رقم (١١٩) تاريخ ٢٨/١٢/١٩٩١، المقدمة من المواطن فوج محمد عبدالرحمن ابو شمالة بشأن اعادته لوظيفته في مؤسسة المواصلات

السلكية واللاسلكية، حيث فصل المذكور لاسباب سياسية.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الاتصالات).

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

معالي رئيس المجلس: موافقة على قرار اللجنة؟

موافقة، وشكراً لك.
السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦ - ما يجد من اعمال.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس انا اريد ان اقترح على مجلسنا الموقر ان يصدر بياناً

بمناسبة مرور (سنة) على الحصار العالمي الامبريالي لشعبنا في العراق. وشكراً.
اصوات: نفثي على هذا.

معالي رئيس المجلس: استاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: تلبية نعم، والمطالبة برفعه والابراق بذلك الى المنظمات الدولية والانسانية جميعها.

معالي رئيس المجلس: ويكلف بذلك لجنة الشؤون الخارجية؟

ويصدر بيان، الامانة العامة تعده بالاتفاق مع لجنة الشؤون الخارجية.
السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: الاجتماع القادم يوم الاربعاء الساعة (العاشرة) صباحاً، وشكراً.

ترفع الجلسة.

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف هريبات

هكذا من الأصل